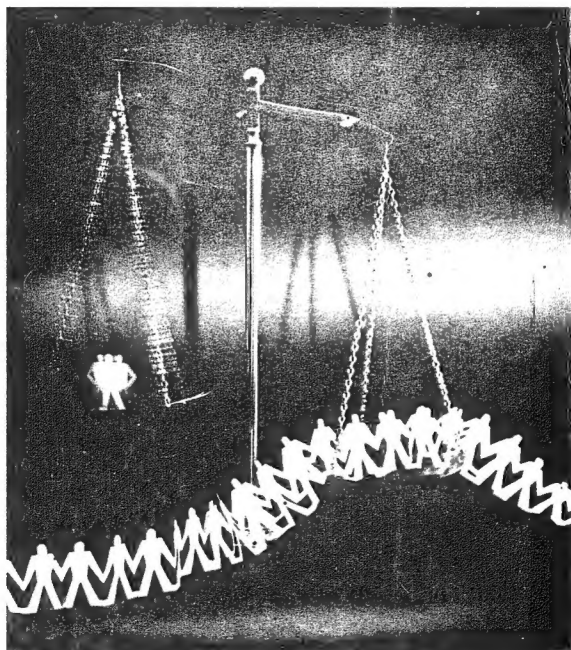


د . محمود جاد

# دراسة الطبقات الاجتماعية في مصر



دار الثقافة الجديدة



# دراسة الطبقات الاجتماعية في مصر

**دراسة الطبقات الاجتماعية  
فى مصر  
النشأة التاريخية والتيارات النظرية  
د. محمود جاد**

الطبعة الأولى مايو ١٩٩٣  
الناشر: دار الثقافة الجديدة  
٣٢ ش صبري أبو علم - القاهرة  
ت ٣٩٢٢٨٨٠ - فاكس ٣٥٥٠٨٧١

جميع حقوق الطبع محفوظة

**إهداء**

**الى أستاذى العزيز....**

**الأستاذ الدكتور / محمود عودة**

**وفاء وعرفانا...**

**المؤلف**



## مقدمة

لم يبق سوى سنوات قليلة جداً ويدخل العالم القرن الحادي والعشرين. وفي حين تستعد معظم بلاد العالم للدخول في هذا القرن وهي تحتل موقعا متميزا في النظام الدولي الجديد، من خلال محاولتها التصدي الفعال لمختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تواجهها، فإننا في «مصر» نكاد ندخل هذا القرن ونحن لم نتصد بفعالية بعد لمختلف المشكلات المماثلة التي نواجهها.

وأحسب أننا لسنا بحاجة إلى التأكيد على انه لو كنا عاقلين العزم على دخول هذا القرن ونحن نحتل موقعا متميزا، او حتي مرضيا، في هذا النظام الدولي الجديد، فان ذلك لن يتأتى إلا من خلال التصدي الفعال لمختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية التي نواجهها. وعلى ان ذلك لن يتأتى إلا من خلال إتاحة الفرصة الحقيقية لمختلف الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية - الأداة الأساسية لهذا الغرض وغايته - للتعبير عن رأيها ومطالبها بشكل ديمقراطي، وإشراكها بالفعل في صياغة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المأمول في البلاد، وعلى انه في هذه الحالة فقط سنكون قادرين على مواجهة هذه المشكلات بالفعل، ومن ثم على احتلال موقع متميز بين دول هذا العالم في ذلك القرن.

ولقد كانت مشكلة البحث العلمي في مجاله الطبيعي والاجتماعي، ولا تزال، إحدى المشكلات التي عاينها منها طوال القرن العشرين. وهي المشكلة التي يجب ان تصدي لها في تزامن مع تصدينا للمشكلات الأخرى. وعلى الرغم من تعدد أسباب ومظاهر هذه المشكلة، فان ما نود الإشارة اليه هنا هو اننا

في مصر ما نزال نفتقر إلى المؤسسات الحكومية والأهلية التي تحتضن وترعى أصحاب الرؤى النقدية والإبداعية في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة، ونعاني من انعكاسات السلطة الأبوية - التي ما نزال تسم مجتمعنا برمتة حتي الآن - علي علاقة كبار الأساتذة بصغارهم. ولقد حال هذا وذاك - وغيرهما من العوامل الأخرى - دون تبلور وسيادة مدارس فكرية وطنية قوية ومن ثم نظريات اجتماعية مماثلة في مجال تلك العلوم. ولقد كان من نتيجة ذلك أننا مازلنا نعاني من التبعية الفكرية للغرب في مجال تلك العلوم.

وإذا ما حاولنا تسليط الضوء علي هذه المشكلة الأخيرة - أي علي مشكلة السلطة الأبوية التي مازال تغلف علاقة كبار الاساتذة بالشباب منهم في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة - لقلنا أن هذه المشكلة وإن كانت تعد سببا ونتيجة في آن واحد، فإنها ما نزال واحدة من أبرز عيوبنا الأكاديمية وواحدة من أشد القيود المفروضة علي حركة النقد والإبداع في مجال تلك العلوم. فلقد بات من الشائع أن معظم هؤلاء الأساتذة لا يقبلون أن يقوم واحد من تلاميذهم - أو واحد ممن هم في حكم ذلك من غيرهم من شباب الباحثين - بنقد أعمالهم، أو نقد النظريات الغريبة التي يتبنونها نقدا علمياً موضوعياً، مما يفضي بمرور الوقت إلي صياغة شخصيات علمية تصنف بطابع الخنوع والخضوع والذيلية وتفتقر إلي ملكة النقد والإبداع والإبتكار.

وهذه الدراسة تأتي محاولة علمية للاقترب من هذه المشكلة في مجال علم الاجتماع، ومثالاً - كما نأمل - لما يجب أن تأتي عليه غيرها من الدراسات في بقية العلوم الاجتماعية الأخرى حتي نحقق ما نرجو أن تكون عليه هذه العلوم في بلادنا القرن القادم. حيث انها تقوم بعملية مسح تاريخي لأهم



الدراسات المحلية التي تعرضت للبناء الطبقي في المجتمع المصري في العصر الحديث حتي عام ١٩٨٥ ، ثم تتبع ذلك بتصنيف لهذه الدراسات في تيارات نظرية معينة، وعرض كل تيار منها عرضاً نقدياً موضوعياً والإشارة إلي أكثرها صلاحية لهذا الغرض. ولعل الهدف من هذه الدراسة يتلخص في التأريخ الجزئي لنشأة علم الاجتماع في «مصر» ، وإحياء حركة النقد الذاتي الموضوعي في مجاله بوجه عام، والكشف عن المستوي النظري الذي وصل إليه في أحد المجالات التي يهتم بها - وهو مجال الطبقات الاجتماعية - وتمهيد الأرضية للباحثين المصريين الراغبين في التنظير لمجتمعهم في هذا المجال بوجه خاص.

ولقد جاءت هذه الدراسة في فصلين عدا المقدمة والخاتمة، الفصل الأول يتناول نشأة وتطور الاهتمام التاريخي بدراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري في العصر الحديث حتي عام ١٩٨٥ . والفصل الثاني يقدم تصنيفاً لهذه الدراسات وفقاً للتيارات النظرية التي تسلكها ونقد كل منها نقداً علمياً موضوعياً مع الإشارة إلي أكثرها صلاحية لهذا الغرض. اما الخاتمة فقد جاءت مشتملة علي اهم الاستخلاصات الي تم التوصل إليها.

وحسبى في الاسلوب الذي تناولت به هذه الدراسة هو أنني لا أبني من ورائه سوي إحداث حركة نقد موضوعي في مجال علم الاجتماع في «مصر» بوجه عام، وفي احد المجالات التي يهتم بها - وهو مجال دراسة الطبقات الاجتماعية - بوجه خاص، وأعلم تمام العلم ان هناك أساتذة كباراً يتحلون بالنزاهة العلمية والموضوعية ورحابة الصدر لما قد يصيب بعض أعمالهم من أوجه نقد في هذه الدراسة، ويدركون ان العلم - اي علم - لا يمكن ان

يتقدم الا في ظل حركة نقد موضوعي بناء. كما وحسي في هذا الأسلوب  
أيضا أن نقد الأعمال والدراسات التي ورد ذكرها في هذه الدراسة لم يتعد حدود  
النقد العلمي الموضوعي، فضلاً عن حدود الود لأصحابها.

وإني لأمل أن أكون قد قدمت في هذا الكتاب محاولة للاقتراب من  
هذه المشكلة، ومحاولة علمية موضوعية للاقتراب من موضوع العنوان الذي  
يحملة.

**وما توديقى إلا بالله،**

**معمود جاد**

**القاهرة في مايو ١٩٩٢**

## الفصل الأول

### النشأة والتطور التاريخي

لعل من بين سبل تطوير علم الاجتماع في «مصر» القيام بحصر شامل للدراسات التي تتناول تاريخ نشأة وتطور هذا العلم، أو تلك التي تتناول تاريخ نشأة وتطور أي فرع من فروعها، ومحاولة تصنيف هذه الدراسات في تيارات نظرية معينة، ومناقشة كل تيار منها مناقشة علمية موضوعية من ناحية مدى كفاءتها في معالجة الظواهر التي تهتم بها، وصولاً إلى إبراز جوانب القوة أو الضعف فيها وإبراز أكثرها صلاحية لهذا الغرض. ولا شك أن القيام بمثل هذه النوعية من الدراسات في «مصر» كفيل بإثارة الطريق أمام الباحثين المعنيين بهذا العلم فيها بوجه عام، وإبراز معالم تطوره التاريخي أمامهم، ومساعدتهم في الوقوف على مدى المستوي النظري الذي وصل إليه تمهيداً لاتخاذ خطوات أبعد في مجاله.

وإعمالاً لهذا التصور علي إحدَي الظواهر الاجتماعية التي يهتم بها هذا العلم في مصر - وهي ظاهرة الاهتمام التاريخي بدراسة الطبقات الاجتماعية - تحاول هذه الدراسة تتبع نشأة وتطور الاهتمام بتلك الظاهرة من بداية العصر الحديث حتى عام ١٩٨٥، وتصنيف الدراسات التي اهتمت بها في تيارات نظرية معينة وتذييل كل تيار منها بعرض نقدي له. ولقد تم اتباع أسلوبين محددين في تناول هذه الظاهرة، الأسلوب الأول: هو الأسلوب التاريخي، ولقد تمت الاستعانة بهذا الأسلوب في تتبع نشأة الاهتمام العلمي بظاهرة الطبقات الاجتماعية في «مصر». والأسلوب الثاني: هو الأسلوب التحليلي، ولقد تم

الإستعانة به في تصنيف الأعمال والدراسات التي اهتمت بهذه الظاهرة في تيارات نظرية معينة وتحليل هذه التيارات، ونقدها، بهدف إبراز أوجه الضعف فيها والإشارة إلى أكثرها صلاحية لهذا الغرض. ولقد تم اتباع هذين الأسلوبين في إطار توجه نظري يتناول تاريخ الاهتمام بهذه الظاهرة في «مصر» في العصر الحديث في إطار تناول تاريخ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية التي سادت في هذا العصر.

وبإدء ذي بدء يمكن القول أنه علي الرغم من أن الفضل الأول في الدراسة العلمية للطبقات الاجتماعية يرجع الي جهود المفكرين الاجتماعيين من أبناء الحضارة الأوروبية بصفة عامه، وإلي جهود «كارل ماركس» و «لينين» منهم بصفة خاصة ، فإن ذلك لا يجب ان يكون مدعاة لتجاهل جهود المفكرين الاجتماعيين الآخرين من أبناء الحضارات الأخرى في هذا المجال. وذلك لأن التنقيب عن جهود هؤلاء المفكرين الآخرين، وإبرازها، من شأنه الكشف عن الثراء النوعي لتجليات هذه الظاهرة في مختلف بلاد العالم من ناحية أولي، وإتاحة الفرصة للتعديل في بعض التعميمات النظرية الغربية التي صيغت حول هذه الظاهرة في تلك البلاد من ناحية ثانية، وإزاحة الستار عن طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي والطبقي النوعي للبلاد غير الأوروبية من ناحية ثالثة.

وبالنسبة لهذا الوضع في «مصر» يلاحظ أنه علي الرغم من أن هذا البلد قد شهد ظاهرة الانقسام الطبقي منذ ان شهد فاتحاً في إنتاجه، فإن هذه الظاهرة لم تلق فيه اهتماماً ملحوظاً من جانب مفكره الاجتماعيين علي مر العصور، اللهم باستثناء العصر الحديث. وان ذلك كان يرجع دائماً الي إستمرار تخلف الفكر الاجتماعي في هذا البلد بسبب استمرار غلبة التصورات الدينية

والغيبية والقدرية على نظرة الناس للواقع الاجتماعي وغير الاجتماعي، ومحاربة السلطة الثيوقراطية لأي مفكر اجتماعي يجرؤ على الكشف عن الأسباب الحقيقية للظلم الاجتماعي ومن ثم عن سبل التخلص منه.

علي أن ذلك لا يعني أن هذه الظاهرة لم تلفت نظر المفكرين الاجتماعيين في «مصر» على الإطلاق قبل العصر الحديث، بل على العكس من ذلك لفتت نظر بعضهم وبعض غيرهم من المصلحين الاجتماعيين والأدباء والشعراء. وربما كان من أبرز الأمثلة على ذلك هي تلك الصورة التي رسمها «المقريزي» في أحد أهم أعماله للبناء الطبقي في المجتمع المصري في أواسط القرن الخامس عشر<sup>(١)</sup>. حيث قام «المقريزي» في هذا العمل بتقسيم سكان هذا المجتمع تقسيماً طبقياً وفقاً للمهنة والدخل التي سيج طبقات، أو أقسام، وفقاً لتعبيره. وهذه الأقسام الطبقيّة السبع هي: أهل الدولة، وكبار التجار، والأثرياء، ومتوسطو التجار واصحاب المعاش وهم السوقه، وأهل الفلح من سكان القرى والريف، والفقراء وهم جل الفقهاء وطلاب العلم وأجناد الحلقة، وأرباب

---

(١) لعل من بين المفكرين الاجتماعيين الآخرين الذين عاصروا «المقريزي» وأشاروا في سياق أعمالهم إلى ما كان عليه الوضع الطبقي للمجتمع المصري في ذلك الوقت كل من «السبكي» و«قلقشندي». حيث أشار الأول إلى ما كان عليه هذا الوضع من ناحية أفراد ووظائف هؤلاء الأفراد، وإلى ما ينبغي أن يكون هذا الوضع بناءً بالسلطان لإنهاء بأرباب الحرف. أما الثاني فقد أشار إلى هذا الوضع من ناحية الألقاب والملابس وأنواع الوظائف. أما «المقريزي» فقد أشار إلى هذا الوضع من الناحية الاقتصادية مما جعلنا نفضل عرض رأيه هنا على عرض آراء غيره في هذا الموضوع. للوقوف على نبذة حول رأي كل من «السبكي» و«قلقشندي» في هذا الموضوع، انظر، إبراهيم طرخان: النظم القطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٩٩.

الصنائع والأجراء واصحاب المهن، وذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤال الذين يتكفون ويعيشون منهم<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من ان محاولة «المقريزي» تلك كانت تعد محاولة متقدمة بحق بالنظر إلى ظروف عصره الفكرية والعلمية، وكان من الممكن لها ان تسهم في إحداث قدر من التطور في هذا اللون من الدراسات في «مصر» آنذاك، فان ظروف هذا العصر ذاته قد حالت دون ذلك.

وبعد سبي ما يقرب من أربعة قرون على محاولة «المقريزي» تلك - وفي عام ١٨٤٠ علي وجه التحديد - نشر «كلوت بك» دراسته عن «مصر»<sup>(٢)</sup>. ولقد ضمن «كلوت بك» هذه الدراسة تصوراً محدداً للبناء الطبقي للمجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر ينهض علي أساس خصوصيته التاريخية. ولعله يكون بذلك اول من نبه إلى - أو قال ب - هذه الفكرة. حيث قال في ذلك: «ان من المقدور لمصر ان تحمل في كل شعونها طابعا خاصاً بها لا يشبهها فيه شيء بالبلدان والأقطار الأخرى. مثال ذلك ان تكون

---

(١) راجع، المقريزي: إغالة الأمة بكشف الغمة، قام علي تحقيقه ونشره حسن زيادة وجمال الدين الشيال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، طبعة ثانية منقحة، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٧٢ - ٧٣

(٢) علي الرغم من ان «كلوت بك» كان قد نشر هذه الدراسة في ذلك العام باللغة الفرنسية، فانه من المعتقد ان هذه الدراسة كانت قد مارست تأثيرها علي الوسط الثقافي المصري في ذلك الوقت لسبب هام وهو ان هذا الوسط كان قد اصبح مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالثقافة الأوروبية بوجه عام، وبالثقافة الفرنسية بوجه خاص، نتيجة للتداعيات الثقافية والفكرية للحملة الفرنسية علي «مصر» عام ١٧٩٩ وللبعثات التعليمية التي أرسلها «محمد علي» إلى بلاد «أوروبا» ومن بينها «فرنسا»، فضلاً عن ظهور حركة لترجمة من اللغات الأوروبية - ومن بينها اللغة الفرنسية - إلى اللغة العربية.

الهيئة الاجتماعية فيها لم يمش في الطريق الذي مشي فيه هذا التكوّن غيرها من البلدان ولا سيما الأوروبية»<sup>(١)</sup>

ولقد أكد «كلوت بك» على دور العوامل الخارجية في تشكيل البناء الطبقي للمجتمع المصري على مر التاريخ، فذكر أن الفاتحين كانوا يشكلون دائماً الطبقة الممتازة في هذا البناء، وأن الطبقة الوسطى المصرية كانت قد نشأت في المسافة الفاصلة بين هذه الطبقة وبين بقية الشعب، وذلك: «بما برعت فيه من العلوم والصنائع، وما بذلته من الجهود التي لا تعرف الملل في إنجاز الأعمال»<sup>(٢)</sup>

كما أنه يفهم من سياق حديثه عن طبيعة البناء الطبقي لهذا المجتمع في النصف الأول من القرن التاسع عشر أن العوامل الخارجيه كانت قد لعبت دوراً هاماً في إرساء حالة من الاستقطاب بين العرق أو السلالة وبين الطبقة في إطار هذا البناء، حيث يقول: «إن الناس في هذا المجتمع ينقسمون إلى فريقين: أحدهما الفريق الذي بيده السيطرة ويتمتع بما يرتبط بها من مظاهر التعظيم والتكريم ويستقل بغوائدها. والفريق الثاني هو المقضي عليه بالخضوع للفريق الأول، ويصبيه عار ذلك، وما يفرض عليه من الكلفة بالباهظة. وذلك الفريق هو العنصر التركي، وذلك هو العنصر المصري العربي»<sup>(٣)</sup>

كما قام «كلوت بك» بعد ذلك بتقسيم سكان هذا المجتمع تقسيماً

---

(١) أ. ب. كلوت بك: لحة عامة إلى مصر - الكتاب الثاني، ترجمة محمد مسعود، دار

الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٠٠

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٠ - ١٠١

(٣) المرجع السابق، ص ١٠١

طبقياً - وفقاً للمصطلح المهني / الاقتصادي - الي أربع طبقات على النحو التالي: الطبقة الأولى تتألف من العلماء الذين كانت لهم المكانة الأولى قبل ان يتولي «محمد علي» حكم البلاد. والطبقة الثانية تتألف من كبار وصغار الملاك والتجار. والطبقة الثالثة تتألف من العمال والصناع. والطبقة الرابعة والاخيرة تتألف من الفلاحين والمزارعين الذين كانوا يشكلون القسم الأكبر من الأمة.<sup>(١)</sup>

ومن الممكن الاتفاق مع ما يذهب إليه أحد الباحثين من أن تحليلات «كلوت بك» هذه تحليلات تربط بصورة واضحة بين تطور البناء الطبقي للمجتمع المصري وبين الغزو الخارجي لذلك المجتمع، وأنها بذلك تقترب من تحليلات مدرسة التبعية<sup>(٢)</sup>، فضلاً عن انها تنطوي - كما نرى - علي أحد أهم الأفكار التي اصبح التعدديون العرقون يستندون اليها فيما يعد في دراستهم لهذا البناء في البلاد النامية.

وبعد مضي أكثر من نصف قرن علي نشر «كلوت بك» لدراسته نشر «محمد عمر»<sup>(٣)</sup> عام ١٩٠٢ كتاباً له بعنوان «حاضر المصريين أو سر تأخرهم». ولقد حاكي «محمد عمر» في هذا الكتاب كتاب «ديمولين» الذي يحمل عنوان «سر تقدم الانجليز السكسونيين» والذي كان «فتحى بك زغلول» قد نقله الي العربية.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٣ - ١٠٤

(٢) انظر، السيد عبد الحليم الزيات: البناء الطبقي والتنمية السياسية في المجتمع المصري - دراسة سوسيو تاريخية ١٨٠٥ - ١٩٥٢، الجزء الاول، دار المعارف، ١٩٨٥، ص ٢٩

(٣) محمد عمر: حاضر المصريين أو سر تأخرهم، مطبعة المقتطف بمصر، القاهرة، ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م.



ولقد قام «محمد عمر» في هذا الكتاب بتقسيم سكان المجتمع المصري تقسيماً طبقياً على أساس الدخل والمهنة إلى ثلاث طبقات هي الطبقة العليا والوسطى والدنيا. وعن مصدر دخل الطبقة العليا يقول: «ان الطبقة العليا من الأمة المصرية هم الذين يأتي رزقهم عفواً من أطيانهم، أو من مرتباتهم، أو من أوقاف آبائهم، أو من متروكات مورثيهم»<sup>(١)</sup>. وعن نوعية المهن التي تزاولها الطبقة الوسطى يقول ان: «منهم الذين يشتغلون لنفع الأمة بالأعمال كالتجارة والزراعة والصناعة. كما ان منهم من يشتغل بالعلم والتأليف والاستخدام وغير ذلك»<sup>(٢)</sup>. ويصف «محمد عمر» نوعية المهن التي كانت الطبقة الدنيا تزاولها - مع ملاحظة ان وصفه للمهن التي كانت هذه الطبقة تزاولها قد اقتصر على القسم الحضري منها فقط - بأنها مهن تافهة. فالرجال منهم يبيعون: «الكبريت والكتب والأحذية والحلوي وعلائق الثياب والفستق والبطارخ والأثمار والأقمشة والجبنة والسמיד والحرائر والقول السوداني والتمر هندي والعقاقير والأساور وكل حاجة تباع بقرش صاغ»<sup>(٣)</sup>. أما النساء: «فيعمن الأزهار والأقمشة وماء الورد والأثمار واللبن والعسل والمسلّي. هذا بالإضافة الي مزاوله هذه الطبقة للسراقات الصغيرة والتسول والعمل كحماره وشياليين وعربجيّه وجميعيّة»<sup>(٤)</sup>

(١) المرجع السابق، ص ٨٣

(٢) المرجع السابق، ص ٨٣

(٣) المرجع السابق، ص ٣٢٩

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤٠. ولقد اشار «محمد عمر» الي ان المقصود بالجميعيه هم مطربو الشوارع والنواصي الذين كانوا يقومون بتسليه الناس بثناء بعض القصص الشعبية المتواترة كقصه ابو زيد الهلالي وخضرة الشريفة وغيرهما.

كما كشف «محمد عمر» عن تبعية أفراد الطبقتين العليا والوسطى في المجتمع المصري للمجتمع الأوروبي من خلال إشارته الي قيام هؤلاء الأفراد بتقليد أسلوب حياة الإفرينج - وليس من خلال إشارته الي تبعية مجتمعهم للمجتمع الأوروبي - حيث ذكر في ذلك ان افراد الطبقة العليا كانوا يقلدون الافرينج في اسلوب حياتهم وان افراد الطبقة الوسطى المصرية كانوا يقلدون افراد الطبقة العليا في نفس الشيء<sup>(١)</sup>. ولقد امتدح «محمد عمر» افراد الفئة المثقفة من هذه الطبقة الأخيرة عندما قال عنهم: «وهؤلاء في الحقيقة زهرة الأمة وزيتها». وانما توزن بهم، لأنهم إذا حدث في الأمة نجاح فانما يكون منهم. وهم الممول عليهم في الحقيقة لارتقاء الأمة وتهذيبها وتعليمها. اذ هم كالأعضاء العاملة في الجسم وهم الذين يسعون لاكتساب الفضائل. فان ظهر نجاح في الطبقة السفلى فبإنهاضهم، وان ظهر تهذيب في الاخلاق من الطبقة الثرية فبإجتذابهم، لأنهم هم الوسط بين الطبقتين تستفيد كل طبقة منهم.. فليس فيهم خمول الطبقة العليا ولا جهل الطبقة الدنيا»<sup>(٢)</sup>

ولعل القراءة المتأنية لكتاب «محمد عمر» تفضي الي القول بان هذا الكتاب يتناول بالوصف أسلوب حياة طبقات المجتمع المصري بوجه عام - واسلوب حياة طبقاته الحضرية بوجه خاص - في أواخر القرن التاسع عشر. وانه يتناول أسلوب حياة كل طبقة من هذه الطبقات من خلال استعراض عدة مظاهر أو جوانب محددة هي، مصادر الدخل، المهن، طرق الزواج، الاحتفال بمولد الأطفال، النظرة الي الدين، مدي استخدام اللغة العربية والموقف من الحضارة الغربية.

---

(١) المرجع السابق، ص ١١ - ١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٣.

غير ان افتقار هذه الدراسة للأسلوبين الجدلي والتحليلي، وانطلاقها عند تحديد الطبقات الاجتماعية من مظاهر - وليس اسباب - وجودها قد حال بينها وبين القدرة علي التحديد السليم لهذه الطبقات، أو التقسيم المماثل لها، أو الكشف عن اصولها الاجتماعية أو علاقتها الرأسية والافقية ببعضها البعض. وعلي هذا، فان أنسب وصف لهذه الدراسة هو انها دراسة وصفية سكنوية لأسلوب حياة هذه الطبقات في أواخر القرن التاسع عشر.

وعلي الرغم من ذلك، فلقد كان من الممكن لهذه الدراسة ان تسهم في دفع حركة البحث الاجتماعي في مجال الطبقات الاجتماعية في «مصر» الي الأمام لولا ان الظروف السياسية والاجتماعية والعلمية السائدة قد حالت دون ذلك. ولا أدل علي الدور الذي لعبته هذه الظروف في الحيولة دون ذلك من الهجوم الذي شنه بعض كبار رجال الدين، وبعض كبار رجال الطبقة العليا، علي كتاب «ديمولين» عندما ظهر في ترجمة العربية في ذلك الوقت<sup>(١)</sup>.

وعلي الرغم من ان علم الاجتماع قد دخل مبكرا الي الجامعة المصرية (جامعة فؤاد الاول) عام ١٩٢٥، ثم اخذ ينتقل منها فيما بعد الي بقية الجامعات المصرية الاخرى منذ منتصف الخمسينات، فان الأساتذة الذين كانوا يقومون بتدريس هذا العلم قد ظلوا - والي أواخر الستينات تقريبا - حريصين علي نقل التراث الغربي لهذا العلم عموماً - وعلي نقل التراث الفرنسي له خصوصاً - الي طلابهم. ولما كان معظم هذا التراث في ذلك الوقت يتألف في معظمه من أعمال الرائدة الفرنسيين «إميل دوركايم» و «أوجست كونت»

---

(١) انظر، المرجع السابق، ص ١٦٣.

للذين يعطيان اهمية كبرى لمسألة التضامن والتعاضد الاجتماعيين علي حساب أية مسألة اخري، فقد كان من الطبيعي ألا تحتل مسألة الطبقات الاجتماعية مكانها اللائق علي خريطة اهتمامات هؤلاء الاساتذه. كما يبدو ان هذا الاتجاه الذي سلكه هؤلاء الاساتذه قد جاء منسجما مع اتجاه طبقة كبار الملاك الزراعيين والرأسماليين الذين كانوا يسيطرون بشكل مباشر، وغير مباشر، علي الجامعة المصرية فيما قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. كما انه كان من الطبيعي أيضا ألا يأتي الاهتمام العلمي بدراسة الطبقات والاجتماعية الا عندما تتوفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المواتية لذلك ومن خارج نطاق المشتغلين بهذا العلم وعلي الأقل في البداية.

فلاهتمام العلمي بالطبقات الاجتماعية لم يبدأ في «مصر» بالفعل إلا منذ منتصف هذا القرن تقريبا، وذلك حينما توفرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المواتية لذلك. حيث كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها «مصر» في النصف الأول من هذا القرن قد تكفلت بترسيخ وإبراز ملامح بنائها الطبقي بنفس القدر الذي تكفلت بترسيخ وإبراز مساوئه. وكانت الظروف السياسية منها بصفة خاصة قد كشفت - وبخاصة في عقد الأربعينات الذي اُسم بالغليان السياسي - عن موقف مختلف الطبقات الاجتماعية من مختلف القضايا الوطنية في الداخل والخارج، وعن موقف الطبقات التي تكافح من أجل قضايا الاستقلال والحرية والمعادلة الاجتماعية وعن تلك التي لا تكافح من أجل ذلك. وكان مما ساعد علي ذلك أيضا الأصداء الفكرية والسياسية لقيام الثورات الاشتراكية في «روسيا» عام ١٩١٧ و«الصين» ١٩٤٩ وانتشار الفكر الاشتراكي لهذه الثورات في «مصر» وتبني بعض مفكرها لهذا الفكر وتوظيفهم اياه في دراسة بنائها الطبقي.

ولقد جاء الاهتمام الرئيسي بدراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري في الخمسينات من جانب بعض المفكرين المنخرطين في العمل السياسي، والمشتغلين بالتخصصات العلمية قريبة الصلة بذلك العمل كالمشتغلين بعلوم الاقتصاد والتاريخ والسياسة. ولقد جاء اهتمام هؤلاء المشتغلين بتلك العلوم بذلك البناء في سياق اهتماماتهم الأصلية التي تدور أساسا حول مسألة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية التي شهدتها هذا المجتمع في العصر الحديث، متضمنة محاولة من جانب بعضهم لإيجاد «محل للإغراب» لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ علي خريطة معالجاتهم النظرية. وفيما يلي عرض تاريخي لأهم هذه الدراسات.

وباستثناء دراسة «محمد ثابت الفندي» التي نشرت عام ١٩٤٩<sup>(١)</sup>، والتي تنطلق من وجهة نظر المدرسة الفرنسية الكلاسيكية في تناول هذا الموضوع، فإن الدراسات الأخرى التي ظهرت في الخمسينات كانت قد انطلقت في تناولها له إما من خلال مفهوم البناء الاجتماعي وإما من خلال النظرية الماركسية. وكان «ثابت الفندي» قد تناول في هذه الدراسة الأسس التي تقوم عليها الطبقات الاجتماعية في المجتمع المصري من منظور المدرسة المعنية، موضحا فيها الكيفية التي يمكن بها تحديد وجود هذه الطبقات وتحديد أيديولوجيتها.

وفي عام ١٩٥٣ نشر «راشد البراوي» دراسة بعنوان «حقيقة الانقلاب الأخير في مصر». ولقد جاءت هذه الدراسة بعد عام واحد من قيام الثورة،

---

(١) الطبقات الاجتماعية من وجهة نظر المدرسة الاجتماعية الفرنسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٩

وكانت تعد الأولى من نوعها التي تتناول بأسلوب علمي العوامل المختلفة التي أدت إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ من خلال نظرة شاملة للبناء الاجتماعي للمجتمع المصري، ولظروف الطبقتين الوسطى والعامة في الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢.

وفي عام ١٩٥٤ نشر المؤلف نفسه - بالاشتراك مع «محمد حمزة عليش» - دراسة عن «التطور الاقتصادي لمصر في العصر الحديث» وتناول فيها التطور الاقتصادي للمجتمع المصري في الفترة من أوائل القرن التاسع عشر حتي منتصف القرن العشرين مع الإشارة في السياق إلى التجليات الطبقة المصاحبة لهذا التطور طوال تلك الفترة.

وفي عام ١٩٥٦ نشر «شهدي عطيه الشافعي» دراسة تحمل عنوان «تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٦». ولقد تناول المؤلف في هذه الدراسة - ومن منظور ماركسي - التطور الطبقي المصاحب للتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري طوال الفترة المذكورة، مبرزاً فيها الاستغلال الذي تعرضت له الطبقات الفقيرة في هذا المجتمع طوالها ومحاولاً طرح تفسير لأسباب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفي العام نفسه نشر «ابراهيم عامر» دراسة المعنونة بـ «ثورة مصر القومية». ولقد تناول المؤلف في هذه الدراسة - ومن منظور ماركسي أيضاً - التطور الاقتصادي للمجتمع المصري في العصر الحديث، وأثر هذا التطور علي تبلور الطبقات الاجتماعية في هذا المجتمع، وموقف هذه الطبقات من ثورة ١٩١٩ ومن القوى العالمية المتصارعة في الحرب العالمية الثانية، وكذلك موقعها من ثورة يوليو ١٩٥٢. وفي عام ١٩٥٨ نشر المؤلف نفسه دراسة الشهيرة عن

«الأرض والفلاح»<sup>(١)</sup>، وتناول فيها التطور الطبقي المصاحب للتطور في أوضاع الملكية الزراعية في «مصر» في الفترة من أواخر القرن التاسع عشر حتي عام ١٩٥٢.

ومنذ الإعلان عن التحولات الاشتراكية في مصر عام ١٩٦١ بدأ الباحثون التاريخيون والاقتصاديون والسياسيون يدونون مزيداً من الاهتمام بدراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري ويفردون له الدراسات المستقلة. ومن الممكن تحديد أهداف هؤلاء الباحثين من وراء دراستهم لهذا البناء في ذلك الوقت في أهداف عملية وأخرى نظرية. أما الأهداف العملية فإنها تتحدد في محاولة هؤلاء الباحثين الكشف للمسؤولين الحكوميين وللرأي العام عن المزايا الاجتماعية للتحولات الاشتراكية، ولفت نظر هؤلاء المسؤولين إلى أهمية تعميق العمل من مفهوم العدالة الاجتماعية وضرورة الاهتمام بتحسين الأحوال الاجتماعية للطبقة العاملة وأحوال غيرها من الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى التي كان يتألف منها تحالف قوي الشعب العامل، فضلاً عن تحذير هؤلاء المسؤولين من مخاطر تبلور مصالح طبقية جديدة في ظل النظام الاشتراكي ذاته. أما الأهداف النظرية فإنها قد تراوحت ما بين محاولة بعض هؤلاء الباحثين قراءة التطور الطبقي للمجتمع المصري علي ضوء النظرية الماركسية، ومحاولة البعض الآخر التساؤل عن مدى امكانية الطبقة الوسطى المصرية تطوير المجتمع المصري مثلما تمكنت هذه الطبقة من تطوير المجتمع الأوروبي إبان انتقاله من الإقطاع إلى الرأسمالية.

---

(١) للوقوف علي عرض موجز للتسلسل التاريخي لهذه الدراسات، انظر، علي بركات: في الطريق الي مدرسة اجتماعية، فكر، ع ٥، مارس ١٩٨٥، ص ٥٨.

ففى عام ١٩٦٥ نشر «محمد أنيس» عدة مقالات فى «مجلة الكاتب» المصرية تناول فيها، من منظور ماركسي، تطور البناء الطبقي للمجتمع المصري فى ظل انتقاله من المرحلة الإقطاعية فى القرن الثامن عشر الى المرحلة الرأسمالية فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ثم الى المرحلة الاشتراكية منذ عام ١٩٥٢. ولقد قام المؤلف فى العام نفسه بجمع هذه المقالات ونشرها ضمن كتاب له يحمل عنوان «التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث». كما قام هذا المؤلف نفسه فى العام المذكور أيضا - بالاشتراك مع «السيد رجب حراز» - بنشر كتاب لهما يتضمن إشارات مفيدة الى تطور البناء الطبقي للمجتمع المصري فى العصر الحديث<sup>(١)</sup>.

وفى عام ١٩٦٥ نشر «عادل غنيم» دراسة عن ثورة يوليو والرأسمالية وتناول فيها، من منظور ماركسي، ظروف نشأة وتطور الرأسمالية المصرية فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين والصراع الذى دار بينها وبين الثورة<sup>(٢)</sup>. كما قام بعد ذلك بعام بنشر دراسة أخرى له عن الأيديولوجية الديمقراطية وصراع الطبقات فى «مصر»، وتناول فيها أسباب ومظاهر الصراع الطبقي - الأيديولوجي فى ظل تلك الثورة<sup>(٣)</sup>. وفى عام ١٩٦٦ أيضا نشر «أمين عز الدين» أول أجزاء دراسته عن الطبقة العاملة، وتناول فيها - من منظور تاريخي - نشأة وتطور هذه الطبقة فى المجتمع المصري منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٩ والدور التاريخي الذى لعبته فى هذا

---

(١) «ثورة يوليو، ١٩٥٢ وأصولها التاريخية، دار النهضة العربية، ١٩٦٥، ص ص ٣٠

(٢) «ثورة يوليو.. والرأسمالية، الطليعة، يوليو، ١٩٦٥.

(٣) «الأيديولوجية الديمقراطية وصراع الطبقات فى مصر» الطليعة، أكتوبر، ١٩٦٦.



المجتمع طوال تلك الفترة<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٩٦٨ نشر «عادل غنيم» دراسة أخرى له عن الطبقة الجديدة في عهد الثورة<sup>(٢)</sup>. ولقد تناول فيها - من منظوره المذكور - الأصول الاجتماعية والرؤى الأيديولوجية لهذه الطبقة. وفي العام نفسه نشر «رؤوف عباس» دراسة عن الحركة العمالية في «مصر» في الفترة من ١٨٩٩ الي ١٩٥٢<sup>(٣)</sup>. ولقد تناول فيها بالتحليل - ومن منظور بنائي تاريخي - مصادر نشأة الطبقة العاملة، وتحديد طبيعة الادوار التي لعبتها في ثورة ١٩١٩، وكفاحها من أجل التشريعات العمالية، ونشأة التيارات الفكرية اليسارية من بين صفوفها ومحاولات القوي السياسية المختلفة استمالتها إليها.

ومنذ بداية السبعينات بدأ الباحثون الاجتماعيون يشاركون زملاءهم من التخصصات الاخرى في دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري. ولقد استعان هؤلاء الباحثون في هذا الصدد باسهامات الرواد الاوائل في هذا المجال من أمثال التاريخيين والاقتصاديين والسياسيين. وسوف نلاحظ فيما بعد أسماء لباحثين اجتماعيين اهتموا منذ بداية السبعينات بتناول هذا الموضوع، وذلك من امثال جمال مجدي حسنين، ومحمد الجوهري، ومحمود عودة، وعبد الباسط عبد المعطي، وغريب سيد أحمد، وسعد الدين إبراهيم، وحسن الساعاتي، والسيد الحسيني، والسيد عبد الحليم الزيات وغيرهم.

---

(١) «تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتي سنة ١٩١٩، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٦.

(٢) «حول قضية الطبقة الجديدة في مصر، الطليعة، فبراير، ١٩٦٨.

(٣) «الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

والواقع ان تأخر الباحثين الاجتماعيين عن بقية زملائهم من التخصصات الأخرى عن تناول البناء الطبقي للمجتمع حتي بداية السبعينات يثير بالمقابل تساؤلاً جانبياً هاماً يدور حول سبب تأخرهم عن تناول هذا البناء حتي ذلك الوقت، وحول سبب اهتمامهم بتناوله منذ ذلك الوقت فصاعداً. وإذا كانت محاولة الإجابة الواقية علي الشق الاول من هذا السؤال لا يمكن أن تتم إلا في إطار مناقشة شاملة لقضية الانفصام بين المجتمع والجامعة في «مصر» منذ الخمسينات والستينات - وهي القضية التي تحتاج مناقشتها الي مقام ومقال آخرين - فإنه لا تلوح أمامنا إجابة مقنعة علي ذلك سوى ان إستمرار سيطرة أستاذة علم الاجتماع المحافظين على رئاسة اقسام هذا العلم في الجامعات المركزية المصرية منذ إنشاء هذه الاقسام فيها حتي ذلك الوقت، وحرصهم علي لعب دور «الحراس» علي التراث الغربي لهذا العلم - وبخاصة علي التراث المحافظ منه كذلك التراث الذي خلفه كل من «إميل دور كايم» و «أوجست كونت» وغيرهما من علماء الاجتماع المحافظين - قد ظل قاطعاً الطريق علي شباب المتخصصين في هذا العلم الذين كانوا من الممكن ان يتناولوا هذا الموضوع من منظورات لا تلقي هوي لدي هؤلاء الاساتذة كالمنظور الماركسي. يضاف الي ذلك، ان هؤلاء الأساتذة كانوا قد صرفوا نظرهم - ونظر تلاميذهم بالتالي - عن تناول هذا الموضوع خوفاً من تسلل مثل هذا المنظور الأخير إلى أقسامهم الأمر الذي كان من الممكن أن يجرحهم إلي متاعب سياسية هم في غني عنها.<sup>(١)</sup> أما فيما يتعلق بالإجابة علي الشق الثاني من هذا السؤال، وهو

---

(١) لعل مما يدل علي ذلك جزئياً هو قول أحد هؤلاء الأساتذة في إحدى المحاضرات التي ألقاها علي طلاب قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس في السبعينات - وكان المؤلف آنذاك أحد الطلاب الحاضرين لتلك المحاضرة - بأنه رفض القيام بدراسة عن الفقراء في الخمسينات خشية ان يطلق عليه انه «شيوعي»!!

لماذا بدأ الباحثون الاجتماعيون يهتمون بدراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري منذ بداية السبعينات علي وجه التحديد، فإنها تتحدد أساساً في زوال السبب الذي كان يمنعهم من ذلك قبلاً، وهو تخرج كواثر شابة من أعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا علي مؤهلاتهم العلمية سواء في الداخل أو الخارج وأصبحوا يملكون رؤي فكرية تقدمية مخالفة لتلك التي يملكها أساتذتهم القدامى، واتجاههم الي دراسة الموضوعات التي يرون انها تمثل صلب علم الاجتماع وفي مقدمتها موضوع البناء الطبقي للمجتمع المصري.

وللإنصاف لابد من الإشارة إلي إنه عندما بدأ الباحثون الاجتماعيون المصريون يشاركون زملاءهم من التخصصات الأخرى في تناول موضوع البناء الطبقي للمجتمع المصري، فانهم قد أحدثوا في تناوله طفرة كمية وكيفية أثمرت في النهاية عن تبلور رؤي نظرية جديدة لم تكن مطروحة من قبل وعلي نحو ما سيتضح فيما بعد.

ولقد تراوحت أهداف الباحثين الاجتماعيين وغير الاجتماعيين من وراء دراستهم للبناء الطبقي للمجتمع المصري في حقبة السبعينات ما بين أهداف عملية وأخرى نظرية. أما الأهداف العملية فإنها تتحدد أساساً في هدف رئيسي وهو محاولة الكشف عن السليات التي شابت تطبيق الاشتراكية في «مصر» في حقبة الستينات، وعن المخاطر الاجتماعية والطبقية التي ترتبت علي الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينات. اما الاهداف النظرية فانها قد تراوحت ما بين محاولة بعض هؤلاء الباحثين إثبات صلاحية النظرية الماركسية لدراسة البناء الطبقي لهذا المجتمع، ومحاولة البعض الآخر التوفيق بين هذه النظرية وبين النظرية الوظيفية بهدف دراسة هذا البناء، ومحاولة البعض

الآخر تناول هذا البناء من خلال منهج جديد يتخذ من خصوصية المجتمع المصري ركيزة نظرية ومنهجية لهذا الغرض.

ففى عام ١٩٦٩ نشر «جمال مجدي حسنين» دراسة عن الملامح العامة للوضع الطبقي في المجتمع المصري فى الستينات<sup>(١)</sup>. ولقد تناول المؤلف في هذه الدراسة الملامح المذكورة من خلال مفهوم أسلوب الانتاج وعلي ضوء خلفية نظرية ماركسية.

وفي عام ١٩٧٠ نشر «شريف حناتة» دراسة عن التحولات الطبقة التي شهدتها المجتمع المصري منذ قيام الثورة حتي أواخر الستينات<sup>(٢)</sup>. ولقد تناول المؤلف في هذه الدراسة تلك التحولات من خلال منهج جدلي لا يخلو من إسقاطات ماركسية، وأوضح فيها الفرق بين معنى بعض المصطلحات الفنية كالفرق بين معنى مصطلح التقسيم الاجتماعي للعمل ومصطلح والتقسيم المهني له، وكذلك الفرق بين معنى مصطلح العمل اليدوي ومصطلح العمل الذهني.. الخ. وفي العام نفسه نشر «أمين عز الدين» ثاني أجزاء دراسة عن الطبقة العاملة، وتناول فيه تطور هذه الطبقة طوال الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٢٩<sup>(٣)</sup> ومواقفها السياسية المختلفة طوال تلك الفترة.

وفي عام ١٩٧٢ نشر «جمال مجدي حسنين» دراسة اخري تناول فيها - من منظوره المعني - الخصائص العامة للتركيب الطبقي للمجتمع عشية قيام

---

(١) «صورة من المجتمع المصري المعاصر»، الكاتب، أكتوبر، ١٩٦٩.

(٢) «تحولات عصرية في الطبقات الاجتماعية» الكاتب، سبتمبر، ١٩٧٠.

(٣) «تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ - ١٩٢٩ - من الثورة الوطنية إلى الأزمة الاقتصادية»، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٠.

ثورة ١٩٥٢ (١).

ومنذ عام ١٩٧٢ بدأ اهتمام هؤلاء العلماء بالبناء الطبقي للمجتمع المصري يتزايد بشكل واضح. ففي هذا العام وحده نُشرت ست دراسات. الدراسة الأولى نشرها «محمد الجوهري»<sup>(٢)</sup>، وتناول فيها السمات العامة للتركيب الطبقي في البلاد النامية، وطرح فيها رؤية منهجية ونظرية لدراسة هذا التركيب في المجتمع المصري تنهض على أساس خصوصية هذا المجتمع. والثانية نشرها أمين عز الدين<sup>(٣)</sup>، وهي تمثل الجزء الثالث من دراسة المذكورة قبلاً. ولقد تناول المؤلف في هذا الجزء تاريخ تطور هذه الطبقة في الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩. والثالثة نشرها «رفعت السعيد» وتناول فيها - من منظور ماركسي - ظروف اختفاء «البورجوازية الكبيرة» من مسرح الحياة الاجتماعية للمجتمع المصري بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، والطابع الاستغلالي الذي يميز الرأسمالية بوجه عام. كما تعرض فيها بالتحليل لمصادر نشأة ما أسماه بالطبقة المصرية الوسطى في الفترة من ٦١ إلى ١٩٧٢ والظواهر الاجتماعية المواكبة للتطلعات الطبقية<sup>(٤)</sup>. أما الدراسة الرابعة فقد

---

(١) «المميزات العامة للتركيب الطبقي في مصر عشية ١٩٥٢»، الطليعة، إبريل، ١٩٧١.

(٢) «نحو اطار نظري لدراسة الطبقات في البلاد النامية مع إشارة خاصة للمجتمع المصري»، مقدمة الترجمة العربية لكتاب بوتومور: الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط١، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٣ - ٥٢.

(٣) تاريخ الطبقة العاملة المصرية في الثلاثينات ١٩٢٩ - ١٩٣٩، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٢.

(٤) «الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري»، الطليعة، مارس، ١٩٧٢.

نشرها «محمود عودة»<sup>(١)</sup> وتناول فيها التطورات الطبقة المصاحبة لتطور أوضاع الملكية الزراعية في الريف المصري منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر وإلى ما بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بقليل مستعينا فيها بمنهج ينم عن وعي مبكر بتفرد وخصوصية المجتمع المصري. أما الدراسة الخامسة فقد نشرها «محمد عبد المنعم مرتضي»<sup>(٢)</sup> وتناول فيها - من منظور ماركسي - معني مفهوم «البرجوازية الصغيرة» في البلاد النامية. أما الدراسة السادسة والأخيرة فقد نشرها «محمد فتحي عافية»<sup>(٣)</sup> وناقش فيها مدي قدرة الـ «برجوازية» في البلاد النامية على تطوير بلادها.

وفي عام ١٩٧٣ نُشرت خمس دراسات: الدراسة الأولى نشرها «عبد الباسط عبد المعطي»<sup>(٤)</sup>، وناقش فيها علاقة القرية بالمدينة المصرية في النصف الأول من القرن العشرين، وتطور علاقة الثورة بالرأسمالية الكبيرة في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦١، وظروف نشأة الطبقة الجديدة في المجتمع المصري بعد قيام الثورة.. الخ وتأثير ذلك كله علي تنمية المجتمع الحضري المصري. والدراسة الثانية نشرها «كمال السيد»<sup>(٥)</sup>، وتناول فيها خصائص ومخاطر الرأسمالية الطفيلية، ومعني النشاط الطفيلي، ومجالاته المختلفة، وتحالفاته الدولية، وآثاره

---

(١) «القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع»، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٢.

(٢) «البرجوازية الصغيرة في البلدان المتخلفة» الطليعة، سبتمبر، ١٩٧٢.

(٣) «برجوازية العالم الثالث وطريق التطور الرأسمالي»، الطليعة، نوفمبر، ١٩٧٢.

(٤) «البناء الطبقي والتنمية في المجتمع المصري الحضري (ورقة عمل) في مؤتمر الاجتماع والتنمية في مصر ٥ - ٨ مايو ١٩٧٣، المجلد ٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣.

(٥) «الرأسمالية الطفيلية - خصائصها ومخاطرها» الطليعة، يوليو، ١٩٧٣.

الاجتماعية والسياسية. والدراسة الثالثة نشرها «ط. ث... شاكر»<sup>(١)</sup>، وناق فيها - من منظور ماركسي - بعض التحليلات المفيدة للبنايين الطبقي والأيدولوجي للمجتمع المصري في ظل الثورة وموقف الطبقات الاجتماعية المختلفة من القضايا الداخلية والخارجية. والدراسة الرابعة نشرها «عبد العظيم رمضان»<sup>(٢)</sup> وناقش فيها - من منظور ماركسي أيضا - مصادر وعوامل نشأة ونمو «البورجوازية المصرية الصغيرة» بجناحيها التجاري والصناعي في مرحلة ما قبل قيام ثورة ١٩٥٢. أما الدراسة الخامسة والأخيرة فقد نشرها «فتحي عبد الفتاح»<sup>(٣)</sup> وناقش فيها التجليات الطبقيّة المصاحبة لتطور علاقات الملكية الزراعية في «مصر» قبل - وبعد - قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفي عام ١٩٧٤ نشرت دراستان. الأولى نشرها «محمود متولي»<sup>(٤)</sup>، وتناول - فيها من منظور ماركسي - الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية منذ عصر «محمد علي» حتي عام ١٩٦٠. والثانية نشرها «عادل شريف»<sup>(٥)</sup> وناقش فيها - من منظور مماثل - تطور العلاقة بين ثورة يوليو ١٩٥٢ والرأسمالية الكبيرة الي ان انتهت هذه العلاقة بتأميم الثورة لنشاط هذه

---

(١) «قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر» دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٣.

(٢) «تاريخ البورجوازية المصرية الصغيرة قبل ثورة ٢٣ يوليو - الجناح التجاري والصناعي، الطليعة، يوليو، ١٩٧٣

(٣) «القرية المصرية - دراسة في الملكية وعلاقات الإنتاج» دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٣.

(٤) «الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها» الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.

(٥) «البورجوازية المصرية - تاريخ للماضي وآفاق المستقبل» كتابات مصرية - ١، دار الفكر الجديد، بيروت، سبتمبر، ١٩٧٤.

الرأسمالية في بداية الستينات. كما تعرض فيها بالنقد لنشأة ودور القطاع العام، وكذلك لدور حركة ١٥ مايو في تصفية الجناح اليساري للسلطة الناصرية وإطلاق هذه الحركة العنان لنمو الرأسمالية المصرية. ولقد اختتم المؤلف هذه الدراسة بتحديد ملامح التحالف السياسي الجديد الذى وأكب سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وفي عام ١٩٧٥ نُشرت ثلاث دراسات. الأولى نشرها «عاصم الدسوقي»<sup>(١)</sup> وتناول فيها - من خلال تبين جديد ومرن للمادية التاريخية - الأصول الاجتماعية لفئة كبار الملاك الزراعيين في الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٥٢، والدور الذي لعبه هؤلاء الملاك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصري طوال تلك الفترة. والثانية نشرها «فتحي عبد الفتاح»<sup>(٢)</sup> وتناول فيها - من خلال منهج جدلي عام - تطور الأوضاع الطبقة المواكب لتطور أوضاع الملكية الزراعية في الريف المصري في الفترة من ٥٢ الي ١٩٧٠. أما الدراسة الثالثة والأخيرة فقد نشرها فؤاد مرسى<sup>(٣)</sup>، وركز فيها على توضيح الكيفية التي سيطرت بها علاقات الانتاج الرأسمالية على المجتمع المصري بعد الاعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وفي عام ١٩٧٧ نُشرت دراستان. الاولى نشرها «عبد الباسط عبد المعطي»<sup>(٤)</sup>، وحاول فيها ان يختبر عدة فروض استقاها من المادية التاريخية على

---

(١) «كبار ملاك الاراضي الزراعية ودورهم فى المجتمع المصري ١٤ - ١٩٥٢»، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

(٢) «القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ١٩٥٢ - ١٩٧٠»، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

(٣) «سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية»، الطليعة، ديسمبر، ١٩٧٥.

(٤) «الصراع الطبقي فى القرية المصرية - تحليل تاريخي ومعاصر»، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧.



عملية الصراع الطبقي في ثلاث قري مصرية كان قد اجري عليها دراسة ميدانية عام ١٩٧١. والثانية نشرها «علي بركات»<sup>(١)</sup> وتناول فيها تطور الملكية الزراعية وعلاقة ذلك بالحركات السياسية التي شهدها المجتمع المصري في الفترة من ١٨١٣ إلى ١٩١٤. لقد ضمن المؤلف هذه الدراسة إشارات مفيدة إلى تطور الاوضاع الطبقي في المجتمع المصري طوال تلك الفترة.

وفي عام ١٩٧٨ نشرت أربع دراسات. الاولى نشرها «جمال مجدي حسنين»<sup>(٢)</sup> وتناول فيها المضمون الطبقي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتجليات السياسية والثقافية والاقتصادية المختلفة لهذا المضمون. والثانية نشرها علي بركات<sup>(٣)</sup>، وساق فيها إشارات مفيدة إلى البناء الطبقي للمجتمع المصري في الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢. والثالثة نشرها «عبد العظيم رمضان»<sup>(٤)</sup> وتناول فيها التطور التاريخي لمختلف طبقات المجتمع المصري في الفترة من ١٨٣٧ إلى ١٩٥٢، والصراع الذي دار بين أهم هذه الطبقات وبين بعضها البعض طوال تلك الفترة. أما الدراسة الرابعة فقد نشرها «محمود عبد الفضيل»<sup>(٥)</sup>، وروسم فيها صورة محددة لتطور البناء الطبقي في الريف المصري في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠.

---

(١) «تطور الملكية الزراعية وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤» دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧.

(٢) «ثورة يوليو... ولعبة التوازن الطبقي» ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨.

(٣) «الملكية الزراعية بين ثورتَي ١٩١٩ - ١٩٥٢» ط١

(٤) «صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢» ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٨.

(٥) «التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢ / ١٩٧٠ - دراسة في تطور المسألة الزراعية» الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

وفي عام ١٩٧٩ نشرت دراستان. الاولى نشرها «صالح محمد صالح»<sup>(١)</sup> وقدم فيها - علي ضوء مراجعة النقدية لكتاب ابراهيم عامر (الارض والفلاح) - تصوراً محدداً لتطور البناء الطبقي للمجتمع المصري استناداً الي تطور العلاقة فيه بين الاقطاع والرأسمالية الزراعية في الفترة من بداية القرن التاسع عشر حتي قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. والثانية نشرها «احمد صادق سعدة»<sup>(٢)</sup> وتناول فيها - علي ضوء مفهوم نمط الانتاج الآسيوي - التطور التاريخي للطبقات الاجتماعية في المجتمع المصري في اطار التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذا المجتمع في الفترة من بداية العصر الفرعوني حتي العصر المملوكي.

ومنذ عام ١٩٨٠ بدأ اهتمام الباحثين الاجتماعيين وغير الاجتماعيين بالبناء الطبقي للمجتمع المصري يتزايد بشكل لم يسبق له مثيل. ولقد جاء اهتمام هؤلاء الباحثين بدراسة هذا البناء في ذلك الوقت بهدف تحقيق غرضين. الأول، غرض عملي وتلخص. في محاولة كشف هؤلاء الباحثين عن التحولات التي طرأت علي البناء الطبقي للمجتمع المصري منذ الاعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤، والكشف عن الآثار السلبية التي تركتها هذه السياسة علي الأوضاع الاجتماعية لمختلف الطبقات الشعبية في ذلك المجتمع. والثاني غرض نظري، ويتلخص في محاولة بعض هؤلاء العلماء الخروج من تحت عباءة التنظير الأوروبي لمجتمعهم، سواء كان ذلك من خلال محاولة القيام بصياغة أطر نظرية جديدة تنهض علي أساس التوفيق بين نظريتين

---

(١) «الاقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر - من عهد محمد علي الي عهد عبد الناصر» ط١، دار ابن خلدون بيروت، ١٩٧٩.

(٢) «تاريخ مصر الاجتماعي - الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للانتاج» ط١، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٩.

أو أكثر من النظريات الاجتماعية المطروحة في مجال علم الاجتماع، أو من خلال محاولة قيام البعض بتبني ما يعرف بمفهوم الخصوصية التاريخية لهذا المجتمع.

وفي هذا العام - أي في عام ١٩٨٠ - نشرت دراستان. الأولى نشرها «محمود عبد الفضيل»<sup>(١)</sup>، وتناول فيها تطور البناء الطبقي الحضري للمجتمع المصري في الفترة من بداية الحرب العالمية الثانية حتي منتصف الستينات، مع التركيز علي مقارنة الوضع الذي كان عليه هذا البناء في الستينات بما أصبح عليه بعد الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينات. والثانية نشرها «محمد عبد النبي»<sup>(٢)</sup>، وتعرض فيها بالنقد لبعض التقسيمات الطبقية المتداولة في دراسة البناء الطبقي للريف المصري ودعا فيها الي ضرورة التعديل من تلك التقسيمات بما يتفق والتغيرات التي شهدها هذا البناء منذ الاعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وفي عام ١٩٨١ نُشرت خمس دراسات. الاولى نشرها «عبد الباسط عبد المعطي»<sup>(٣)</sup>، وحاول فيها أن يحدد الملامح الأساسية للتكوين الاجتماعي المصري في السبعينات من خلال تحديد الأنماط السائدة في هذا التكوين، واتخاذ النمط الغالب منها كمدخل لفهم البناء الطبقي لذلك التكوين وفهم

---

(١) «الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي» ط١، معهد الأنماء العربي، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٠.

(٢) «البناء الطبقي في الريف المصري - ملاحظات نقدية ورؤية واقعية» في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، إشراف محمد الجوهري العدد الأول، دار المعارف، أكتوبر، ١٩٨٠.

(٣) «التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعية في مصر» ط١، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨١.

مكوناته ودينامياته. والثانية نشرها «جمال حمدان»<sup>(١)</sup> وجاءت مطمودة في طي صفحات موسوعة الضخمة عن «شخصية مصر». والثالثة نشرها «احمد صادق سعد»<sup>(٢)</sup>، وضمنها إشارات متعاقبة إلى التكوين الطبقي للمجتمع المصري منذ الفتح العثماني حتي منتصف القرن العشرين. والرابعة نشرها «احمد زايد»<sup>(٣)</sup>، وضمنها رؤية نظرية جديدة تنهض علي مفهوم الخصوصية التاريخية للدراسة البنائين السياسي والطبقي للمجتمع المصري. والخامسة نشرها «عاصم الدسوقي»<sup>(٤)</sup>، وتناول فيها طبيعة تكوين الطبقة المصرية العليا في الفترة من ١٩٢٢ - ١٩٥٢<sup>(٤)</sup>.

وفي عام ١٩٨٣ نشرت ثلاث دراسات. الأولى نشرها «ابراهيم العيسوي»<sup>(٥)</sup>، وناقش فيها قضية الاحتمالات المستقبلية لمصر من خلال الغوص في بنيتها الاجتماعية والطبقية. والثانية نشرها «انور عبد الملك»<sup>(٦)</sup>، وأورد في سياقها - علي ضوء فهم وصياغة محددة لمفهوم الخصوصية

---

(١) «شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان» ج ٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.

(٢) «تاريخ العرب الاجتماعي - تحول التكوين المصري من النمط الأسوي الي النمط الرأسمالي» دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١.

(٣) «البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة»، ط١، دار المعارف، ١٩٨١.

(٤) «نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي»، ط١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨١.

(٥) «مستقبل مصر - دراسة في تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر» دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٣.

(٦) «نهضة مصر - تكون الفكر والايديولوجية في نهضة مصر الوطنية ١٨٠٥ - ١٨٩٢» الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

التاريخية - إشارات متفرقة الي الملامح الطبقية للمجتمع المصري في العصر الحديث. والثالثة نشرها «غريب سيد أحمد»<sup>(١)</sup>، وتناول فيها الاهتمام التاريخي بدراسة الطبقات الاجتماعية في الحضارات المختلفة، ووجهة نظر المدارس الفكرية المعاصرة في هذا الموضوع، وخلص فيها الي صياغة رؤية نظرية لدراسة الطبقات الاجتماعية في المجتمع المصري تنهض علي اساس التوفيق بين النظريتين الوظيفية والماركسية.

وفي عام ١٩٨٤ نشرت دراستان تتناولان خصائص الرأسمالية الانفتاحية. الأولى نشرها «محمود عبد الفضيل»<sup>(٢)</sup>، وحاول فيها أن يتوصل الي معنى محدد لمفهوم الرأسمالية الطفيلية من الناحيتين اللغوية والمنطقية، وأن يحدد عناصر النشاط الطفيلي والدخول الطفيلية. والثانية نشرها «محمد عبد الشفيق عيسى»<sup>(٣)</sup>، وتعرض فيها بالنقد للدراسات التي حاولت معالجة مفهوم الرأسمالية الطفيلية.

وفي عام ١٩٨٥ - وهو العام الاخير لهذا المسح التاريخي الموجز - نشرت سبع دراسات. الأولى نشرها «سمير أمين»<sup>(٤)</sup> وحاول فيها ان يجيب علي

---

(١) «الطبقات الاجتماعية - النظرية والقياس» دار المعرفة الجامعية بالأسكندرية، ١٩٨٣.

(٢) «مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح» الطليعة، مايو، ١٩٨٤، ص ص ٦٥١ - ٦٠.

(٣) «الرأسمالية الطفيلية في مصر - هل هي مفهوم علمي» الطليعة، أكتوبر، ١٩٨٤، ص ص ١٠٥ - ١١٧.

(٤) «تأملات حول طبيعة الرأسمالية في مصر» الطليعة، ابريل - يونيو، ١٩٨٥، ص ص ٩٧ - ١١٨.

بعض التساؤلات المثارة حول طبيعة الرأسمالية الطفيلية في «مصر» آنذاك، كمدي ارتباطها بالرأسمالية المصرية، وما إذا كانت تعد تطوراً طبيعياً أم تطوراً شاذاً في المجتمع المصري، وما إذا كانت ناتجة عن الناصرية أم ناتجة عن عكسها.. الخ. والثانية نشرها «صلاح العمروسي»<sup>(١)</sup>، وتعرض فيها بالنقد للاستخدامات المعاصرة لمفهوم الطفيلية، محاولاً فيها دراسة هذا المفهوم على أساس معايير موضوعية مستمدة من صميم علاقات الإنتاج. ولقد خلص المؤلف في هذه الدراسة إلى التأكيد على أن توجهات الرأسمالية الطفيلية السائدة الآن في المجتمع المصري تعبر في مجملها عن إفلاسها كطبقة قائمة وعن تحولها إلى طبقة معوقة لتطور القوى الإنتاجية في هذا المجتمع. والثالثة نشرها «حسن الساعاتي»<sup>(٢)</sup>، وتناول فيها - من منظور وظيفي - الأصول الجماعية والمهنية للفئات المرسلة في «مصر» المعاصرة. والخامسة نشرها «عاطف أحمد فؤاد»<sup>(٣)</sup>، وتناول فيها - من المنظور نفسه - الانتماءات الطبقية للصقوة المصرية المعاصرة واتجاهاتها السياسية والأيديولوجية. والخامسة نشرها «السيد الحسيني»<sup>(٤)</sup>، وتناول فيها - بالاستناد إلى مفهوم أسلوب الإنتاج وفي إطار رؤية بنائية تاريخية شاملة - الملامح العامة للبناء الطبقي للمجتمع المصري المعاصر. والسادسة نشرها

- 
- (١) «حول الرأسمالية الطفيلية - دراسة نقدية» دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥.
- (٢) «الفئات المرسلة في مصر المعاصرة» اليقظة العربية، دسمبر. ١٩٨٥.
- (٣) «الصقوة المصرية - قضاياها وانتماءاتها» ط١، دار المعارف، ١٩٨٥.
- (٤) «المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٠ - التدرج / المجلد الثالث (إشراف)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، ١٩٨٥.

«السيد عبد الحليم الزيات»<sup>(١)</sup>، وتناول فيها - من منظور ماركسي - التطور التاريخي للبناء الطبقي للمجتمع المصري منذ بداية القرن التاسع عشر حتى ثورة عام ١٩٥٢. أما الدراسة السابعة والأخيرة فقد نشرها «سعد الدين إبراهيم»<sup>(٢)</sup>، وتناول فيها - من منظور توفيقى - النشأة التاريخية للطبقة المصرية الوسطى طوال الفترة من أيام «محمد علي» حتى ثورة يوليو ١٩٥٢، وكذلك سمات وخصائص هذه الطبقة ومواقفها السياسية المختلفة طوال تلك الفترة.

كان ذلك عرضاً تاريخياً موجزاً لنشأة وتطور أهم الدراسات المحلية التي اهتمت بتناول البناء الطبقي للمجتمع المصري منذ فجر العصر الحديث حتى عام ١٩٨٥. وقبل تصنيف هذه الدراسات وفقاً للتيارات النظرية التي تسلكها، ينبغي تصنيفها أولاً وفقاً للمستوى الذي تعالج من خلاله هذا الموضوع. وبأنى هذا التصنيف الأخير إدراكاً لقيمة ما قد يوفره من فوائد منهجية ونظرية عديدة.

وفي هذا الخصوص يمكن القول إنه نظراً لتشابه البناء الطبقي للمجتمع المصري بمختلف بناءاته الأخرى، وصعوبة قيام أي باحث بمفرده بدراسة هذا البناء دراسة شاملة، فقد لجأ معظم الباحثين المصريين إلى دراسة هذا البناء من خلال مستويات أربعة هي:

**أولاً:** المستوى السياقي، والمقصود به قيام الباحث بدراسة البناء الطبقي

---

(١) «البناء الطبقي والتنمية السياسية في المجتمع المصري، دراسة سوسيوتاريخية ١٨٠٥ - ١٩٥٢»، مرجع سابق.

(٢) «أزمة مجمع أم أزمة طبقة - دراسة في أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة» المنار، ع ٦، يونيو، ١٩٨٥.

للمجمع المصري ككل - او دراسة احدي طبقاته - في سياق دراسته لموضوع آخر. وينتمي الي هذا المستوي من المعالجة كل من الباحثين التالية اسمائهم من اصحاب الدراسات السابقة- «راشد البراوي»، و «راشد البراوي ومحمد حمزه عليش»، و «شهدي عطية الشافعي»، و «ابراهيم عامر» في دراستيه، و «محمد أنيس» في دراسة المستقلة والمشاركة، و «محمود عودة»، و «ط. ت. شاكر»، و «علي بركات» في دراستيه، و «محمود عبد الفضيل» في دراسة عن الاقتصاد المصري، و «جمال حمدان»، و «أنور عبد الملك»، و «احمد صادق سعد» في دراستيه، و «صالح محمد صالح»، و «ابراهيم العيسوي» و «احمد زايد».

**ثانياً:** المستوي الجغرافي، والمقصود به قيام الباحث بدراسة الطبقات التي يتألف منها هذا البناء ككل - او دراسة إحدى طبقاته - علي مستوي منطقة جغرافية محددة، كأن تكون هذه المنطقة مدينة او قرية محددة. وينتمي الي هذا المستوي من المعالجة الباحثين التالية أسمائهم من أصحاب الدراسات السابقة: - «عبد الباسط عبد المعطي» في دراستيه، و «وفتحي عبد الفتاح» في دراستيه، و «محمد عبد النبي»، و «محمود عبد الفضيل» في دراسته عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري.

**ثالثاً:** المستوي الجزئي، والمقصود به قيام الباحث بدراسة طبقة اجتماعية واحدة من الطبقات التي يتألف منها البناء الطبقي للمجمع المصري. وينتمي الي هذا المستوي من المعالجة كل من «عادل غنيم» في دراسته حول الطبقة الجديدة، و «أمين عز الدين» في دراسته ذات الاجزاء الثلاثة، و «رعوف عباس»، و «رفعت السعيد»، و «كمال السيد»، و «محمد فتحي عافية»، و «محمد عبد المنعم مرتضي»، و «عبد العظيم رمضان»



ففي دراسة عن تاريخ البورجوازية المصرية الصغيرة، و«محمود متولي»،  
و«عاصم الدسوقي»، و«سعد الدين ابراهيم»، و«عادل شريف»،  
«محمود عبد الفضيل» في دراسته عن مفهوم الطفيلية و«سمير أمين»،  
و«حسن الساعاتي» و«فؤاد مرسي».

**رابعاً:** المستوي الكلي، والمقصود به قيام الباحث بدراسة هذا البناء علي  
مستوي المجتمع المصري ككل. ويتمي الي هذا المستوي دراسات كل  
من «جمال مجدي حسنين» في دراسة الثلاث، و«محمد  
الجوهري»، و«عبد العظيم رمضان» في دراسته عن صراع الطبقات في  
مصر، و«غريب سيد احمد»، و«السيد عبد الحليم الزيات»، و«عبد  
الباسط عبد المعطي» في دراسته عن التكوين الاجتماعي، و«شريف  
حاتة» و«السيد الحسيني».

ولعل التصنيف السابق يكشف عن أمرين هامين، الأول هو أن الدراسات  
السياقية والجزئية تعطي كميّاً علي الدراسات الأخرى. وهذا أمر وارد بالنظر إلي  
صعوبة قيام باحث واحد بمفرده بدراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري  
ككل. والثاني هو ندرة الدراسات التي أجريت علي البناء الطبقي الحضري  
وكثرة نظيراتها التي أجريت علي البناء الطبقي الريفي.

هكذا يتضح ان تاريخ الاهتمام العلمي بالبناء الطبقي للمجتمع المصري  
قد بدأ في وقت مبكر نسبياً، وان هذا الاهتمام لم يبدأ بشكل ملحوظ إلا عندما  
توفرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المواتية لذلك، وان هذا  
الاهتمام كانت تحركه اهداف علمية وأخرى عملية في كل حقبة تاريخية من  
الحقب التاريخية الفرعية التي مرّ بها المجتمع المصري في الخمسين عاما الماضية.



## الفصل الثاني

### التيارات النظرية

يحاول هذا الفصل أن تضيف الدراسات السابقة في تيارات نظرية محددة، ولإبراز الكيفية التي يقوم بها اتباع كل تيار من هذه التيارات بتناول البناء الطبقي للمجتمع المصري وتذليل ذلك بمرض نقدي لكل منها. ويأتي هذا التصنيف والعرض توخيا لعدة أغراض من أهمها إبراز اهم التيارات النظرية السائدة الآن في علم الاجتماع في «مصر»، ووجهة نظر كل تيار منها في دراسة بنائها الطبقي، والكشف عن نقاط الضعف في كل منها وصولاً إلى إبراز أكثرها كفاءة لهذا الغرض. كما يأتي هذا وذاك أيضا بهدف الكشف عن مستوي التطور الذي وصل إليه هذا العلم في احد المجالات العلمية التي يهتم بها ألا وهو مجال دراسة الطبقات الاجتماعية.

ويدعو فحص الدراسات السابقة وفقاً للتيارات النظرية التي تسلكها إلى تصنيفها في تيارات نظرية خمسة. وهذه التيارات الخمسة هي:

#### أولاً: التيار الوظيفي:

يحذو الباحثون المصريون الوظيفيون حذو نظرائهم الغربيين في تناول البناء الطبقي للمجتمع. حيث يتخذ هؤلاء الباحثون من الفروق الفردية القائمة بين أفراد هذا المجتمع في الميول والمواهب والقدرات مبرراً أساسياً لنشأة هذا البناء واستمراره، ومن أسلوب الحياة والمهنة والدخل ومستوي الثقافة.. محركات أساسية لتصنيف طبقاته الاجتماعية.

وتعد دراسة «محمد ثابت الفندي» واحدة من أقدم الدراسات الطبقيّة تبنيًا للفكر الوظيفي في «مصر» عموماً وواحدة من أكثرها تبنيًا له في طبعته الفرنسيّة الكلاسيكيّة خصوصاً. ففي مستهل دراسته يتبنى «الفندي» تعريف «سيميا» للطبقة الاجتماعيّة ويقول - وذلك بعد أن قام بتعديل هذا التعريف بعض الشيء ليناسب مقتضيات دراسته -: «في كل مجتمع انساني توجد هيئات أو فئات اجتماعية لا تقوم على روابط الدم كالأُسرة، ولا على روابط المهنة كالتقارب، ولا على روابط الجوار المكاني كأهل القرية أو المدينة. وإنما تقوم على التقارب أو التشابه فيما اسماء لسان العرب بالمراتب والمنازل. وهذه الهيئات أو المراتب نسبية الي حد ما. بمعنى انه لا توجد بينها فواصل أو حدود ثابتة نهائية في داخل المجتمع. كذلك هي صفة تمتد من الأب الي بنيه وزوجته، بل هي صفة مستقرة نوعا ما في الأسرة وقابلة للتوريث أو للانتقال من جيل الي جيل. بحيث يمكن القول بان لكل انسان طبقة معدة له قبل مولده..»<sup>(١)</sup>

وهذا المؤلف يربط بين كل من مستوي المعيشة والمرتبة بقوله انه: «يعتبر شخصان من مرتبة واحدة اذا كان مستوي معيشتهم متقاربا. فقد يكون احدهما طبياً والآخر موظفا ولكنهما يلتقيان في مستوي مادي واحد من جهة الكسب والاتفاق والسكن والأثاث واتخاذ الخدم وغير ذلك من الماديات. كما أنهما يلتقيان في مستوي نفسى واحد كالاتفاق فى معنى الأسرة والأذواق والطباع والعادات وفي تصورهما للأشياء والناس والأعمال. والمستوي الأول هو ما تعارف عليه أبناء اللغة الإنجليزيّة Standard of Living. والثاني هو

---

(١) محمد ثابت الفندي: الطبقات الاجتماعيّة... مرجع سابق، ص ١٢.

مجموعة من التصورات الذهنية تؤلف بين طائفة من الناس فتجمعهم من طبقة واحدة. لذلك يجب وصفها بأنها تصورات جماعية تتطوي على حالات نفسية يشترك فيها فريق من الناس ولا يخص فردا معينا منهم. ومن ثم فهي ليست موضوعا لعلم النفس وانما لعلم الاجتماع. و «اميل دور كايم» وتلاميذه هم أول من وجهوا علم الاجتماع الى هذه الناحية الهامة فبينوا في براعة فائقة كيف ان التصورات الجماعية القائمة في وجدان جماعي هي الأصل الذي يكيف كل النظم والمظاهر الاجتماعية والذي يفسره - فيما يختص بالطبقات - الحالات المادية المتضمنة في المستوى الاول»<sup>(١)</sup>

ويرى هذا المؤلف دور الوجدان الجماعي في تشكيل الطبقات الاجتماعية بقوله ان: «كل مجتمع إنساني لا يصبح مجتمعا تتوزعه طبقات إلا إذا وعي تمام الوعي - وهذا ما نسميه الوجدان الجماعي - قيمة عليا يتجه صوبها نشاط تلك الجماعة بحيث نجد ان أشد الناس صلة بتلك القيمة يشغلون المكانة الاجتماعية الممتازة بينما يشغل الآخرون مكانات أقل أهمية بالنسبة الى الجماعة لابتعادهم شيئا فشيئا عن تلك القيمة»<sup>(٢)</sup>.

ويأخذ «الفندي» بفكرة تعدد معايير الانقسام الطبقي وينقد «ماركس» و «انجلز» في اتخاذهما من العامل الاقتصادي معيارا أساسيا لهذا الانقسام، ويخلص من هذا النقد الى القول: «... نرى من هذا ان مبادئ الانقسام الى طبقات ليست دائما متشابهة، اي ليست دائما اقتصادية كما لاح للمؤلفين

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٣.

المذكورين»<sup>(١)</sup>.

كما يتخذ «الفندي» من التقويم الذاتي محكاً أساسياً للتصنيف الطبقي، ويقول في ذلك: «فلقد رأينا ان كل تقسيم طبقي علي أي اساس من الأسس سواء أكانت الطبقات سياسية، أم حرية، أم دينية، أم فكرية (هناك طبقة فكرية عليا هي طبقة الماندران في الصين) أم اقتصادية، فانها جميعا اقسام تعتمد على حكم تقويمي. إذ المجتمع يضع في الصف الأول في حياة الاجتماعية نوعا من المصلحة أو من النشاط يسعى اليه افراده جاهلين»<sup>(٢)</sup>.

ولقد اكتفي المؤلف في النصف الثاني من دراسة بتحديد بعض طبقات المجتمع المصري إستناداً إلى التقسيمات التي طرحها لذلك كل من «شمولر» و «كارل بوخر» و «هالفاكس».

ومن الدراسات التي تمثل هذا التيار ايضاً دراسة «حسن الساعاتي» عن الفئات المرسلة في مصر المعاصرة. حيث قام المؤلف في هذه الدراسة بتحديد تلك الفئات تحديدا ذاتيا قويا - مع ملاحظة ان الاستداركات الواردة في النص التالي من عندنا - بقوله ان: «الفئات المرسلة مجموعات متوسطة ودنيا من الطبقة المتوسطة، مكنتهم مواهبهم ومهاراتهم - (وليس نوعية علاقتهم بوسائل الانتاج أو ظروف مجتمعهم) - من تحقيق شهرة ولقة بين المواطنين أتاحت لهم مكاسب كبيرة - (لاحظ هنا النزعة الذاتية أو الاخلاقية في التحديد) - جعلت منهم شريحة اقتصادية في المجتمع، وهي شريحة الألفويترات الذين يملك الواحد منهم الـ ١٠٠ ألفاً من الجنيهات المصرية والدولارات والعملات الحرة الأخرى

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٧٩.

التي يستثمرونها بشتي الطرق.. وتتكون هذه الفئات المرسلة من المهنيين، وعلي رأسهم الأطباء والمهندسون ومن يمار أو يتعاقد في الدول العربية البترولية من اساتذة الجامعات وخريجها..<sup>(١)</sup>.

ويتبنى «حسن الساعاتي» التقسيم الطبقي الوظيفي الثلاثي في تصنيف الطبقات الاجتماعية في المجتمع المصري. ولعل هذا التبنى يتضح في سياق تناوله لأثر الحرب العالمية الأولى على انخفاض أسعار الذهب في «مصر» سبب تصدير هذا الذهب الي الخارج وتزايد قدرة كل طبقات المجتمع المصري شراءه واقتناؤه، وذلك حينما يقول انه: «كان من نتائج توقف تصدير الذهب في هذه الفترة ان أصبح متاحا لجميع طبقات الشعب، وبخاصة للفئات المتوسطة والدنيا من الطبقة الوسطى، والفئة العليا من الطبقة الدنيا، التي كانت لا تزال تفضل اقتناء الذهب في شكل حلي...»<sup>(٢)</sup>.

وهناك دراسة أخرى تسير في نفس هذا التيار. وهذه الدراسة هي دراسة «عاطف احمد فؤاد» عن الصفوة المصرية. حيث استند صاحبها في تحديده للطبقات الاجتماعية الي التصورات والتقييمات الأخلاقية الخاصة بأفراد عينة الدراسة التي اختارها لهذا الغرض. فلقد ذكر عن الاسئلة الواردة في الاستبيان الذي استخدمه من اجل هذا الغرض: ويتضمن - اي الاستبيان - ثمانية عشر سؤالاً تدور حول تصوراتهم عن إمكانية تقسيم المجتمع الي طبقات ونوعيتها وتصوراتهم عن الطبقة التي يعتقدون

---

(١) حسن الساعاتي: الفئات المرسلة في مصر المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١

انهم ينتمون إليها، وتغير الوضع من عدمه وعلاقة المثقف بطبقته، وكذلك مفهومه عن الطبقة الوسطى والعناصر التي تشكل منها<sup>(١)</sup>.

ولقد لاقى التيار الوظيفي فى دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري انتقادات عدة لعل من أهمها ، **أولاً**، أن أصحاب هذا التيار عندما يردون البناء الطبقي لهذا مجتمع الي الفروق القائمة بين افراده في المواهب والميول والقدرات السيكلولوجية، فانهم يهدفون من وراء ذلك الي الحفاظ علي هذا البناء وتخليده وتصويره علي انه عملية حتمية في الماضي والحاضر والمستقبل. **ثانياً**، ان تقسيم العمل الاجتماعي الي مهن ليس هو السبب في تكديس الثروات كما يذهب اصحاب هذا التيار، وانما هو أثر مترتب عليها، فضلاً عن ان الطبقات الاجتماعية هي التي تحدد اختيار المهن وليس العكس. **ثالثاً**، ان المحركات التي يستخدمها أصحاب هذا التيار للتمييز الطبقي لا تصلح لهذا الغرض، لانها تلغي المضمون الاجتماعي لمفهوم الطبقة وتحوله إلي عدد لامتناه من المجموعات أو الشرائح أو الحشود أو التجمعات الاجتماعية.

### ثانياً: التيار الماركسي (العقائدي):

شغلت القضية الوطنية جانباً كبيراً من جهود واهتمامات معظم المفكرين

---

(١) عاطف احمد فؤاد: الصفوة المصرية - قضاياها وانتماءاتها، مرجع سابق، ص ١٣. وتجدر الاشارة الي أن المؤلف كان قد اجري الدراسة الميدانية الخاصة بهذا البحث علي ٣٥ استاذاً جامعياً من الاساتذة الجامعيين المصريين المعارين الي احدي الجامعات الحربية في الفترة من ٨١ الي ١٩٨٣، انظر المرجع السابق، ص ٨، ص ٢٠.



المصريين الماركسيين قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. ويدعو أن معظم هؤلاء المفكرين لم يبدأوا في توجيه جهودهم واهتماماتهم تلك إلى القضايا العلمية إلا بعد قيام تلك الثورة وفي ظل قيود عدة. كما أنهم لم يبدأوا ممارسة نشاطهم الفكري والعلمي علانية إلا بعد إعلان التحولات الاشتراكية في «مصر» عام ١٩٦١.

وترجع نشأة التيار الماركسي العقائدي في «مصر» إلى جهود المفكرين المصريين الماركسيين الأوائل من أمثال «سلامة موسى» و «فوزي جرجس» و «شهدي الشافعي» و «ابراهيم عامر» و «محمد أنيس» وغيرهم. ولقد انتشر هذا التيار في «مصر» عندما قام بعض رواده واتباعهم من الشباب عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بتفسير التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري قياسا على تفسير «ماركس» لهذا التطور في المجتمع الأوروبي إبان انتقاله من الإقطاع إلى الرأسمالية. حيث بدت مناقشة المسألة بينهم في صورتها الماركسية المبسطة، على أساس وجود ملك إقطاعي كبير (هو الملك فاروق) يكتف حوله امراء اقطاعيون (هم كبار ملاك الاراضي الزراعية)، ثم حدث تناقض بين هؤلاء الأمراء وبين الرأسمالية المصرية الممثلة في الاتحاد المصري للصناعات مما ادي الي قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التي جاءت بدورها تعبيراً عن تنامي مصالح الرأسمالية الوطنية<sup>(١)</sup>. ويكمل ذلك في تصورهم ان المجتمع المصري قد شهد قبل قيام هذه الثورة ريفاً إقطاعياً ومدناً رأسمالية بازغة، وإن هذه الأخيرة قد دخلت في صراع مع الأول إلى ان انتهى هذا الصراع لصالحها بقيام تلك الثورة. ولعل هذا التحليل لا يختلف كثيراً عن التحليل الذي ساقه «ماركس» عن الوضع الطبقي في «أوروبا» إبان انتقالها من الإقطاع إلى الرأسمالية.

---

(١) راجع، عاصم الدسوقي: نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي، ط١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨١، ص ٦.

ومن الباحثين الذين يمثلون هذا التيار من أصحاب الدراسات السابقة كل من «شهدي الشافعي»، و«ابراهيم عامر»<sup>(١)</sup>، و«محمد أنيس»، و«عادل غنيم»، و«رفعت السميد»، و«جمال مجدي حسنين»، و«عبد العظيم رمضان»، و«محمود متولي»، و«عادل شريف»، و«محمد عبد المنعم مرتضي»، و«صالح محمد صالح»، و«جمال حمدان - جزئيا» وغيرهم.. وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات بهدف الكشف فيها عن النزعة الماركسية العقائدية لدى أصحابها عند تناولهم للبناء الطبقي للمجتمع المصري.

ففي دراسة عن تطور الحركة الوطنية يري «شهدي الشافعي» ان المدينة المصرية قد شهدت قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ طبقة رأسمالية يبلغ قوامها ١٠ آلاف شخص يمثلون كبار التجار، وكبار حملة الأسهم والسندات، واعضاء مجالس ادارة الشركات، واصحاب معظم الأرصدة الكبيرة في البنوك، وأراضي البناء في المدن<sup>(٢)</sup>. وان الريف المصري قد شهد طبقة عليا تتألف من حوالي ١٣ ألف اقطاعي كانوا يملكون ٢٣٦٪ لجملة الاراضي الزراعية<sup>(٣)</sup>. وبعد ان عدد المؤلف أشكال الصراع الذي دار بين الطبقة الرأسمالية والطبقة الاقطاعية حدد شكل التفسير الذي كان لابد من حدوثه قائلا: «وكان حتما من تغيير سريع والا أصيب اقتصادنا القومي بالانهيار.. فإذا لم تكن الطبقة العاملة علي درجه من الوعي والتنظيم تكفل لها قيادة المعركة الوطنية فيتعين ظهور قيادة

---

(١) قدم عاصم الدسوقي عرضا للنزعة العقائدية لدي هذين الباحثين في دراسته السابقة، انظر المرجع السابق، ص ص ٧ - ٩.

(٢) تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٦، دار شهدي للطبع والنشر والتوزيع،

القاهرة، ١٩٥٧، ص ٩١

(٣) المرجع السابق، ص ٩١

جديدة غير قيادة الطبقة العاملة.. قيادة تمثل مصالح الاقتصاد الوطني والاجزاء المتقدمة من الرأسمالية الوطنية والاجزاء المتجهة الى الصناعة الحديثة بشكل خاص<sup>(١)</sup>. وبعد ان رشح المؤلف الرأسمالية الوطنية لقيادة هذا التغير المرحلي أضاف بان تخليص «مصر» من تخلفها لن يتأتى بتطبيق الاشتراكية فيها علي انقراض الرأسمالية<sup>(٢)</sup>.

ويسير «ابراهيم عامر» في نفس هذا التيار. فلأنه يري ان «مصر» قد شهدت إقطاعا شرقيا حتي أواخر القرن الثامن عشر، ثم مرت بعد ذلك بمرحلة انتقالية في عصر «محمد علي» كي تنتقل من هذا الاقطاع الشرقي الى الرأسمالي<sup>(٣)</sup>، فانه يقول بوجود طبقتين عليتين فيها قبيل قيام الثورة إحداهما طبقة اقطاعية ريفية والاخرى طبقة رأسمالية حضرية، وبأنه كان لكل منهما مجالها الحيوي، حيث يقول في كتابه عن ثورة «مصر»: «يمثل الرأسماليون المليون في المدن ما يمثله كبار ملاك الاراضي الزراعية في الريف<sup>(٤)</sup>». وعن الصراع الذي دار بين الرأسماليين في المدن وبين والاقطاعيين في الريف يقول: «وقد تميز موقفهم - أي موقف الرأسماليين التجاريين والصناعيين - بأنهم كانوا ضد الاستعمار وضد الاقطاعية كما كانوا ضد الاشتراكية<sup>(٥)</sup>». ويرى المؤلف ان ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكن إلا محصلة للصراع بين الرأسماليين وبين

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٨.

(٣) الأرض والفلاح - المسألة الزراعية في مصر - المسألة الزراعية في مصر، مطبعة الديار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٦٥ - ٦٩.

(٤) ثورة مصر القومية: دار النديم، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٤٥.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٦.

القطاعيين الذين كانوا يسيطرون على الحكومة الوفدية<sup>(١)</sup>.

كما يسير «عادل غنيم» في نفس هذا التيار. حيث يذهب في دراسة عن ثورة يوليو والرأسمالية الي ان «مصر» قد مرت بثلاث مراحل في تاريخها الحديث، هي المرحلة الاقطاعية والمرحلة الرأسمالية والمرحلة الاشتراكية. وان تغييرات «محمد علي» ١٨٠٥ - ١٨٤٩ تمثل مرحلة اقطاعية الدولة<sup>(٢)</sup>. وان فترة حكم «الخديوي اسماعيل» ١٨٦٣ - ١٨٧٩ تمثل فترة انتقالية من مرحلة اقطاعية الدولة الي مرحلة الرأسمالية<sup>(٣)</sup>. وان سنوات الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ تمثل سنوات البداية الحقيقية لنشأة الرأسمالية الوطنية التي تتألف أساساً من كبار الملاك الزراعيين<sup>(٤)</sup>. كما يري ان المدينة المصرية قد شهدت «بورجوازية كبيرة» قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. ويعلل قيام هذه الثورة بقوله: «وكذلك افلست الرأسمالية كاسلوب للانتاج، وكطريق لتطوير الاقتصاد القومي من اقتصاد زراعي وتابع للاقتصاد العالمي الي اقتصاد صناعي زراعي متقدم ومستقل»<sup>(٥)</sup>.

وتكشف الصورة التي رسمها «جمال مجدي حسنين» للوضع الطبقي في «مصر» عشية قيام الثورة - الي جانب المفهومات التي استخدمها - عن نزعة ماركسية عقائدية قوية. فلقد ذهب فيها الي ان القرية المصرية قد اشتملت قبل قيام الثورة علي طبقة عليا اقطاعية تتألف من حوالي ١٢ ألف اقطاعي

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٨.

(٢) ثورة يوليو والرأسمالية.. مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٣) انظر، المرجع السابق، ص ١٦٦.

(٤) انظر، المرجع السابق، ص ١٦٧.

(٥) انظر، المرجع اسبق، ص ١٧٤.

وطبقة وسطى تتألف من حوالي ٢٥٠٠٠ ألف فلاح يملك الواحد منهم أكثر من عشرة أفدنة... وإن المدينة المصرية قد اشتملت علي طبقة «بورجوازية كبيرة» تتألف من حوالي عشرة الاف من كبار ملاك الاسهم والسندات وأعضاء مجالس ادارة الشركات المالية والعقارية والتجارية والصناعية، وطبقة «بورجوازية وسطى» تتألف من حوالي ألف مالك صغير من أصحاب المصانع والورش واغلات التجارة<sup>(١)</sup>. ويقسم المؤلف الطبقة البورجوازية المصرية الكبيرة - مثلما يقسمها الماركسيون العقائديون - الي بورجوازية كبيرة، وبورجوازية متوسطة، وبورجوازية صغيرة<sup>(٢)</sup>. كما يفهم من سياق حديثه عن البورجوازية الكبيرة بأنها كانت طبقة حضرية شبه مستقلة عن الطبقة الاقطاعية الريفية.<sup>(٣)</sup>

وبعد «عبد العظيم رمضان» من أبرز ممثلي هذا التيار في «مصر». ذلك أنه لا يكف عن استخدام المفاهيم والمصطلحات الماركسية العقائدية عند دراسة الطبقات الاجتماعية في «مصر» في أي مرحلة من مراحل تطورها التاريخي في العصر الحديث. ولعل ذلك يتضح في سياق حديثه عن الصراع الطبقي الذي شهدته «مصر» في مطلع القرن التاسع عشر عندما يقول: «دار الصراع أولاً بين البورجوازية القديمة والمكونة من التجار والملتزمين ومشايخ الأزهر والسادة الاشراف وهي الطبقة التي أقرزها نظام الانتاج القديم، وبين الطبقة الاسلامية الحاكمة المكونة من الشراكسة والأرناؤط والأتراك والمصاليك»<sup>(٤)</sup>. وكذلك عندما يقول عن التحولات والصراعات الطبقيّة التي شهدتها «مصر» طوال القرن

(١) ثورة يوليو.. ولعبة التوازن الطبقي، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) انظر المرجع السابق، ص ٤٥.

(٣) انظر، المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٤) صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ / ١٩٥٢، مرجع سابق، ص ٨.

التاسع عشر: «قد افرت هذه التغيرات - يقصد بها تغيرات «محمد علي» - طبقة بورجوازية جديدة اخذت تخلف بورجوازية القرن الثامن عشر. وفي الوقت نفسه كانت مصر تشهد أرستقراطية أجنبية جديدة تخلف الأرستقراطية الإسلامية القديمة الحاكمة، وتتكون من التجار والماليين الفرنسيين والانجليز وغيرهم من العناصر الأوروبية التي اخذت تتوافد علي مصر مع انتقال الرأسمالية العالمية من مرحلة المزاخرة الحرة إلى مرحلة الاحتكار. وعندئذ اخذت البورجوازية المصرية الجديدة تدخل في صراع مميت مع بقايا الارستقراطية الإسلامية الحاكمة من جانب ومع الرأسمالية الاحتكارية الأوروبية من جانب آخر. وقد شهد أواخر عصر اسماعيل جزءاً من هذا الصراع، وشهد عصر توفيق الجانب الأكبر منه ققامت الثورة العرابية ثم فشلت»<sup>(١)</sup>.

كما تبرز النزعة العقائدية لدي هذا المؤلف بوضوح في مواضع أخرى عديدة. فهي تبرز لديه بوضوح عند تقسيمه للطبقات الاجتماعية في «مصر»، وعند تتبعه لنشأة هذه الطبقات وتطورها في الفترة من منتصف القرن التاسع عشر حتي منتصف القرن العشرين، وكذلك عند مطابقتها - في دراسة الثانية - بين حالة ارتقاء بعض الافراد العصاميين من أبناء «البورجوازية المصرية الصغيرة» إبان سنوات الحرب العالمية الثانية إلى مصاف الطبقة البورجوازية الكبيرة وبين حالة ارتقاء بعض نظرائهم من أبناء البورجوازية الأوروبية الصغيرة الي مصاف البورجوازية الكبيرة إبان انتقال «أوروبا» من الاقطاع إلى الرأسمالية، حيث يقول في ذلك: «علي أن الحرب قد اسفرت عن نتيجة هامة بالنسبة للبورجوازية المصرية الصغيرة، وهي ظهور فئة قادرة منها استطاعت ان تشق طريقها بنجاح في ظل انعدام المنافسة الأجنبية، وأن تبلغ حداً من الثراء يقرب

---

(١) انظر شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان، جـ ٢، مرجع سابق، ص ٥٧٥.

مما تملكه الطبقة البورجوازية الكبيرة وان تشاركها في الانقلاب أيضا..<sup>(١)</sup>. وبعد ان عدد المؤلف بعض اسماء هؤلاء المعصامين خلص إلى القول: «وتلك هي البورجوازية الجديدة التي تتشابه في أصولها مع أصول البورجوازية الأوروبية والتي أصبحت عصب الحياة الاقتصادية في مصر»<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من الرؤية الشمولية التي يتمتع بها «جمال حمدان»، فانه عندما يمرج لتناول البناء الطبقي للمجتمع المصري فانه يمرج لتناوله من خلال منظور ماركسي عقائدي. فلقد ذكر - في سياق تناوله لتطور الطبقات الاجتماعية في «مصر» - ان «محمد علي» هو الذي أسس «القطاع» الحديث فيها من خلال الأراضي الواسعة التي وزعها علي أقاربه وحاشيته ومساعديه<sup>(٣)</sup>، وان تغييراته في النظام التعليمي هي التي ادت إلى تخليق فئة المثقفين الذين اصبحوا يشكلون عصب الطبقة الوسطى الحديثة. وان تشريعات كل من «عباس» و «سعيد» هي التي ادت إلى تخليق الطبقة الفلاحية<sup>(٤)</sup> وتبرز النزعة العقائدية لدى «حمدان» بوضوح في هذا الصدد عندما يخلص إلى تعميم القول: «والقصة بعد ذلك، وحتى يوليو، لاتخرج عن تدعيم هذا الهيكل القطاعي الجديد وتأكيد باضطراب، مع دخول الاستعمار الأجنبي طرفا في المعادلة، ثم هي لاتخرج في النهاية عن تطعيمه برأسمالية محلية نامية. وفي مرحلة اكتماله كان بناء النظام يتلخص في الأوتوقراطية بقهرها الطبقي، والطفان السياسي، ويقوم علي ساقين من الاندوقراطية القطاعية الثقيلة والبنكوقراطية

---

(١) تاريخ البورجوازية المصرية قبل ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ٦٨-٦٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٣.

(٣) انظر شخصية مصر - دراسة في عمق المكان، ج٢، مرجع سابق، ص ٥٧٥.

(٤) انظر، المرجع السابق، ص ٥٧٦.

الرأسمالية البازغة<sup>(١)</sup>. كما تبرز لديه هذه النزعة أيضا عند تفسيره - في الجزء الرابع من موسوعته المذكورة - للعلاقة الطبقية التي نشأت بين الريف والمدينة بقوله: «ونفسيرا للعلاقة بين الاقطاع والمدينة تقول ان التقسيم الطبقي في مصر لم يكن قط تقسيماً اجتماعياً وظيفياً فحسب، بل كان جغرافياً مكانياً ايضاً. فكما كان الاقطاع الزراعي قبل الثورة يترجم وظيفياً الى طبقتين في الريف: طبقة الاقطاعيين وطبقة الفلاحين.. كان بسبب الملكية الغياية يترجم جغرافياً الى طبقتين مكانيتين: طبقة الاقطاعيين الغائبين في العاصمة، وطبقة الفلاحين في الريف. وفي المحصلة الصافية كان الاقطاع يترجم عملياً الى طرفين: المدينة العاصمة في جانب والريف والأقاليم في جانب آخر»<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من كثرة الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى أصحاب هذا التيار، فإن أهم ما يؤخذ عليهم هو أنهم يصرون على دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري قياساً على دراسة «ماركس» لهذا البناء في المجتمع الأوروبي إيان انتقاله من الإقطاع إلى الرأسمالية، وقياساً كذلك على دراسة «لينين» لهذا البناء في روسيا إيان انتقالها من المرحلة الإقطاعية - الرأسمالية إلى المرحلة الاشتراكية. كما أنه يؤخذ عليهم أيضاً أنهم يصرون أثناء ذلك على استخدام وتوظيف المفاهيم التي صاغها هذان المفكران والتي تعبر بدورها عن خبرة تاريخية مخالفة للخبرة التاريخية لمجتمعهم.

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٧٧.

(٢) شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان، ج ٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٨٤



### ثالثاً: تيار التبعية:

بدأ تيار التبعية ينتشر في «مصر» منذ بداية السبعينات تقريباً، وذلك عندما بدأ بعض شباب الباحثين في قسمي علم الاجتماع والاقتصاد بالجامعات المصرية يفتشون آنذاك علي التيارات الفكرية الجديدة السائدة في العالم، وكذلك عندما بدأت تظهر في الأفق بعض المؤشرات والقرائن التي تدل علي أن هذا البلد قد أصبح يعيش في حالة تبعية للرأسمالية العالمية. وينتمي الي هذا التيار في «مصر» عدد قليل نسبيا من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين يأتي في مقدمتهم «سمير أمين»، و «جودة عبد الخالق»، و «محمد عبد الشفيح عيسى»، و «رمزي زكي». ويرجع الفضل الأول الي أولهم في دراسة إفريقيا والعالم العربي من منظور هذا التيار.<sup>(١)</sup>

ويكشف التصنيف الحالي للدراسات الطبقية في «مصر» عن عدة أمور تتعلق بهذا التيار لعل من أهمها ان عدد الباحثين الذين ينتمون إليه عدد قليل بالمقارنة بعدد زملائهم الآخرين الذين ينتمون الي أي تيار من التيارات الأخرى، وأن معظم الباحثين المهتمين بتناول البناء الطبقي للمجتمع المصري قد أصبحوا - علي اختلاف تياراتهم النظرية - يستعينون بأحد المحددات المنهجية الهامة في هذا التيار، وهو المحدد الخاص بتأثير العوامل الخارجية في تشكيل البناء الطبقي لهذا المجتمع، فضلاً عن أن الباحثين الذين ينتمون إلي هذا التيار ذاته لم يقوموا حتي الآن بإجراء دراسات محددة ومستقلة علي البناء الطبقي لهذا المجتمع.

ويتخذ باحثو التبعية من مفهوم «النسق العالمي» وحدة أساسية للتحليل

---

(١) راجع، مصطفى كامل السيد: تأملات حول مسألة التبعية.. واقعها ونظرياتها، قضايا فكرية، الكتاب الثاني، دار الثقافة الجديدة، يناير ١٩٨٦، ص ٢١، ٢٦.

الطبقي. ومن ثم فهم يبدأون دائماً دراستهم للبناء الطبقي في المجتمع المصري بتحديدهم أولاً لموقع هذا المجتمع علي خريطة هذا النسق ثم يصورون هذا البناء علي أنه بمثابة بناء فرعي للبناء الطبقي العالمي.

كما أنهم يعطون أهمية كبري لدور المؤثرات الخارجية في تشكيل هذا البناء. غير أن مغالاتهم في إبراز دور هذه المؤثرات تحول دائماً بينهم - وكما سيتضح ذلك فيما بعد - وبين المعالجة السليمة له.

فـ «سمير أمين» يري أنه لا يمكن تحديد ورؤية القوي الطبقيّة المحلية في «مصر» إلا في ضوء موقعها في النظام العالمي، حيث يقول في ذلك: «... فلا تتحدد الطبقات الاجتماعية من مجرد وضعها داخل النظام المحلي، وإنما أيضاً من موضعها إزاء مجموع القوي العاملة علي الصعيد العالمي: «فالتمييز بين القوي الداخلية والقوي الخارجية تمييز اصطناعي قاصر. إن جميع القوي الاجتماعية هي داخلية إذا اعتبر أن وحدة التحليل هي النظام العالمي، وليس مكوناته المحلية فقط»<sup>(١)</sup>.

ولذلك فهو يحيل دائماً الي تغليب دور العوامل الخارجية علي دور العوامل الداخلية في تشكيل بنية هذا المجتمع، ومن ثم في تشكيل بنية الطبقيّة. فهو، مثلاً، يذهب إلى أن المؤثرات الخارجية كان لها الدور الأكبر في تهية الظروف الداخلية لاعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي في «مصر»، حيث يقول في ذلك: «... وقد تتابعت في هذا الإطار وفود من خبراء البنك الدولي والصندوق الدولي للنقد والمعونة الأمريكية... إلخ. وأصبحت كلمتهم المعيار الأساسي في رسم السياسة الاقتصادية للبلاد، وسنت مجموعة من القوانين

---

(١) حول التنمية والتوسع الرأسمالي، مرجع سابق، ص ٣٣ - ٣٤

لخدمة الهدف..» (١).

ولأن «سمير أمين» يقلل من شأن العوامل الداخلية في تشكيل البنية الطبقية للمجتمع المصري، فإنه يقع في تناقضات نظرية عندما يخلص في مناقشته لما أسماه بمحاولات الطبقة الوسطى على مدي قرنين من الزمان الي القول: «خلاصة القول أن الناصرية - اذا وضعناها في هذا الاطار التاريخي - ظهرت علي أنها لم تكن أول فصل من تاريخ جديد - فصل الانتقال الي الاشتراكية - بل كانت آخر فصل لتاريخ قرنين من الزمان مضيا منذ علي بك الكبير. هذان القرنان اللذان أسميناهما عصر البورجوازية الوطنية فقد تميز هذا العصر بسلسلة محاولات يجب وصفها بأنها محاولات بورجوازية وطنية مستقلة» (٢). كما أنه يقع في تناقضات مماثلة عندما يطرح تصورا يفتقر الي الترابط لطبيعة التحالف الطبقي الاستغلالي الذي كان قائما في «مصر» عشية قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، بقوله: «المجتمع المصري في أواخر الأربعينات كان يعاني من الاستعمار، وكذلك من حكم تحالف طبقي اجتماعي - سياسي يعتمد الاستعمار عليه. وكانت أركان هذا التحالف هي هيمنة الملكية العقارية الكبيرة في الريف، وهيمنة رأس المال الوسيط التجاري - المالي (غير الصناعي بصفة أساسية) الاجنبي علي الاقتصاد (وان تواجد رأس مال مصري في ذيله)، وهيمنة المؤسسة الملكية وأحزاب الأقلية في الميدان السياسي» (٣).

ولا تخرج اجتهادات الباحثين المصريين الآخرين عن كونها تنويعات منهجية علي لحن أعمال «سمير أمين»، وعن كونها أيضاً إشارات متفرقة هنا

---

(١) تأملات حول طبيعة الرأسمالية في مصر، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٢.

وهناك يسوقونها في أعمالهم التي تهتم أساساً برصد وتحليل أسباب ومظاهر التبعية في المجتمع المصري. قلبي الرغم من أن «رمزي زكي» مثلاً يدعو إلى ضرورة صياغة نظرية للمجتمع المصري تنهض على أساس استقرار واقعه العيني، فإنه عندما يحاول ترجمة هذه الدعوة إلى واقع عملي يميل إلى تغليب دور العوامل الخارجية على دور العوامل الداخلية في تشكيل بنية هذا المجتمع. يتضح ذلك عندما يعزو إنيهار التجربة المصرية في عام ١٩٦٧ إلى: «الهجوم الضاري الذي قاده الاستعمار والصهيونية لتعطيم التجربة الناصرية في التحرر الاقتصادي والتنمية المستقلة»<sup>(١)</sup>. وكذلك عندما يميل إلى تغليب دور هذه العوامل في هذا الشأن بقوله: «إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما الجهتان اللتان تلعبان الدور الأعظم في تشكيل السياسة الاقتصادية لـ «مصر»<sup>(٢)</sup>. أو عندما يؤكد على أن سياسة الانفتاح الاقتصادي هي التي أدت إلى إفراز طبقة تتطابق مصالحها مع مصالح الرأسمالية العالمية»<sup>(٣)</sup>. كما أن هذا الميل يتأكد لديه عندما يخلص إلى أن مخرج «مصر» من أزمتها الاقتصادية إنما يتمثل - فقط - في تحررها من التبعية: «أما الاستقلال الاقتصادي فيعني نفي التبعية الاقتصادية للخارج، وبحيث تكون توجهات التنمية نحو الداخل وليس الخارج، وإن تصاغ القرارات الاقتصادية بناء على مائقتضيه ظروف مصر الداخلية ومشاكلها المختلفة دون ضغوط خارجية»<sup>(٤)</sup>.

---

(١) دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، ط١، مكتبة مديولي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٤٥.

(٢) انظر المرجع السابق، ص ٢٦١.

(٣) انظر، المرجع السابق، ص ٢٥٢.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٨٤.

ولقد لاقى تيار التبعية في دراسة للبناء الطبقي للمجتمع المصري انتقادات عدة لعل من أهمها أنه لا يستطيع توفير الأدوات اللازمة للتحليل الطبقي في هذا المجتمع في عصور تاريخية سابقة علي العصر الحديث. وان استخدامه لفكرة النسق العالمي قد قاده إلي التركيز المبالغ فيه علي العلاقات الاقتصادية وإهمال العلاقات الاجتماعية والثقافية. ومن هذه الانتقادات أيضاً ان تحليلات هذا التيار تعفي «مصر» من مسئولية تخلفها، وبالتالي فإنها - اي هذه التحليلات - تعد استمراراً موضوعياً لدراسة التاريخ علي أساس التمرکز حول الذات الأوروبية، وتفضي إلي التأكيد علي الرأي القائل بأن قدرة «مصر» علي تغيير أوضاعها قدرات محدودة ومشروطة بالتغير الاجتماعي والسياسي في المراكز الغربية. ومن هذه الانتقادات أيضاً - وربما أهمها - أنه اذا كان أصحاب هذا التيار يرون أن تخلص «مصر» من تبعيتها وتخلفها لن يتحقق إلا من خلال قيام ثورة شعبية تطيح فيها بالقوي المحلية المستغلة وحليفاتها الرأسمالية، فانهم لم يبدأوا من النقطة التي كان من المفروض ان ينطلقوا منها وهي تحليل بنائها الطبقي.

#### رابعاً: التيار التوفيقى:

ظهر التيار التوفيقى فى مجال علم الاجتماع في «مصر» عموماً - وفي مجال دراسة الطبقات الاجتماعية فيها خصوصاً - فيما بين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. وكان هذا التيار قد ظهر في هذين المجالين في «مصر» فى ذلك الوقت في ظل عدة ظروف مواتية. ومن الممكن إجمال هذه الظروف في الآتي.

أولاً، إن تحول النظام الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع المصري - في أقل من

عقد من الزمان - من نظام اقتصادي اجتماعي شبه اشتراكي الي نظام اقتصادي اجتماعي شبه رأسمالي قد واكبه بالضرورة تحول فى نظامه الطبقي؛ من نظام طبقي شبه اشتراكي الي نظام طبقي شبه رأسمالي مما أضفى قدراً من التعقيد علي هذا البناء دفع ببعض الباحثين الي الاعتقاد بأن المزاوجة بين الماركسية والوظيفية كفيل بحل مثل هذا التعقيد.

**ثانياً.** إن استقرار سياسة الانفتاح الاقتصادي بمصالحها الطبقي المحددة قد واكبه استقرار فى عملية الفرز الطبقي بين الباحثين الاجتماعيين وغير الاجتماعيين أنفسهم المهتمين بموضوع الطبقات الاجتماعية. ولقد كان من الطبيعي ان يميل بعض الباحثين الذين عززت هذه السياسة من مصالحهم الخاصة الي الترويج لفكر توفيقى يضمن لهم الحفاظ علي تلك المصالح حي ولو كانوا يعتقدون أفكارا تقدمية قبل ذلك.

**ثالثاً.** إن المراجعات النقدية التي باتت تشهدها البلاد الاشتراكية في نظمها الاجتماعية وعقائدها الأيديولوجية منذ أواخر السبعينات قد دفعت بعض الباحثين المصريين إلي الاعتقاد بعدم جدوي الاعتماد علي الماركسية وحدها في دراسة البناء الطبقي لمجتمعهم.

والباحثون التوفيقيون المصريون يتناولون البناء الطبقي للمجتمع المصري - مثلما يتناولوه زملاؤهم الغربيون في مجتمعاتهم - علي أساس رؤية نظرية تتألف من كل من الماركسية والوظيفية. ومن الطبيعي أن يأتي تناول هؤلاء الباحثين لذلك البناء مشروطاً بهذه الرؤية التوفيقية. ولعل من أبرز ممثلي هذا التيار فى «مصر» الآن كل من «غريب سيد أحمد» و «سعد الدين ابراهيم». وفيما يلي عرض لدراسات هذين الباحثين بهدف الكشف عن رؤيتهم

## التوفيقية فى هذا الصدد.

فالنزعة التوفيقية لـ «غريب سيد أحمد» فى تناوله للبناء الطبقي للمجتمع المصري تتضح من البداية عندما يحدد طبيعة الهدف الثاني من دراسة بالتفصيل قائلاً: «ولم يقف الهدف الثاني للدراسة الراهنة عند التحليل النظري لهاتين النظريتين - أي نظريتي التكامل والصراع كما يسميهما - وإنما حاولت إدماج العناصر التي تعالجها كل نظرية فى كل يؤلف بينهما»<sup>(١)</sup>. كما أن هذه النزعة تتضح لديه أيضاً عندما يقدم تعريفاً إجرائياً للطبقة الاجتماعية يجمع فيه بين أحد المحركات الماركسية الهامة المعمول بها فى هذا الصدد وبين عدد آخر من المخططات الوظيفية المعمول بها فى الصدد نفسه، حيث يقول فى هذا التعريف: «إن الطبقة الاجتماعية مجموعة من الناس تشترك فى فئة دخل محددة، وتتميز بوضع مهني معين فى نظام الإنتاج، وعلى مستوى تعليمي متقارب، ولها أسلوب حياة خاص. على أن الدراسة الراهنة تتخذ من مجموع المهنة والتعليم والدخل منطلقاً لتحديد الطبقة الاجتماعية»<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن هذا المنهج التوفيقى قد قاد «غريب سيد أحمد» إلى القيام بتوليف رؤية نظرية من كل من الماركسية والوظيفية ليدرس على ضوءها البناء الطبقي للمجتمع المصري، فإن هذا المنهج لم يعصمه أبداً من التحيز للوظيفية. ولعل هذا التحيز يتضح لديه عندما يوافق الوظيفيين على تقسيمهم للطبقة الاجتماعية إلى أشكال عدة كالتبقة الاقتصادية والطبقة السياسية، ويقدم تعريفاً لهذه الأخيرة بقوله: «إن الطبقة السياسية جماعة ضاغطة تحاول أن تنظم الصراع الذي يحدث داخلها، بالإضافة إلى محاولتها ضبط الصراع الذي

(١) الطبقات الاجتماعية - النظرية والقياس، مرجع سابق، ص ٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٩.

قد يحدث بين غيرها من طبقات»<sup>(١)</sup>.

وينخرط «سعد الدين ابراهيم» في هذا التيار أيضاً. فلقد خلص من نقده لكل من المنهجين الماركسي والوظيفي الي أنه من الضروري التوفيق بين هذين المنهجين عند القيام بأي تحليل اجتماعي للمجتمع المصري، حيث قال في ذلك: «إلا أن هذين المنهجين الماركسي والوظيفي كليهما يحتوي علي نظرات ثابتة استغندنا منها في تحليلنا الراهن. وأكثر من هذا فلكل من هذين المنهجين ما يمكن ان نسميه خط الرجعة الذي يحفظ ماء الوجه»<sup>(٢)</sup>.

وهذه النزعة التوفيقية لـ «سعد الدين ابراهيم» تتضح لديه عندما يجمع في تعريفه للطبقة الوسطي المصرية بين أحد المحركات الماركسية المعمول بها في هذا الصدد - وهو الموقع من نظام الانتاج - وبين المحركات الوظيفية المعمول بها في الصدد نفسه - وهي التعليم والمهنة - حيث يقول في تعريفه لها: «إنها تلك التكوينة الاجتماعية ذات التعليم العلماني الحديث، والتي بسبب تعليمها أخذت تحتل مواقع مؤثرة في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، وفي مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية. فهي تشمل البيروقراطيين والتكنوقراطيين وأصحاب المهن الحرة»<sup>(٣)</sup>. كما أن هذه النزعة تتضح لديه أيضاً عندما يستعين في مواضع أخرى بفكرة «الازدواجية» الخاصة بنظرية التحديث الوظيفية لبشخص علي أساسها أثر تفسيرات «محمد علي» علي بنية المجتمع المصري<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٢) النظام الاجتماعي العربي الجديد - دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية،

٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) أزمة مجتمع ام أزمة طبقة...، مرجع سابق، ص ١٨.

(٤) انظر، المرجع السابق، ص ١٩ - ٢٠.



علي أن النزعة التوفيقية لـ «سعد الدين ابراهيم» لاتنصحه من التآرجح بين الماركسية والوظيفية عندما يحاول تناول التطور التاريخي لتكوين هذه الطبقة. فهو من ناحية يأخذ بالنظرية الماركسية عندما يتبع نشأة وتطور هذه الطبقة في الفترة من أيام «عرابي» حتي ثورة ١٩١٩، مؤكداً على هذا الأخذ بإضافته مصدراً جديداً لها إيان تلك الثورة بقوله: «.. كما بدأت نواة متواضعة لبورجوازية ومانية في التكوين»<sup>(١)</sup>. ومن ناحية أخرى يأخذ بالتفسيرات الذاتية والماهوية - وهي تفسيرات تنتمي إلي الوظيفية أساساً - عندما يحدد خصائص هذه الطبقة من منظور مقارن بخصائص الطبقات الأخرى، قائلاً: «أما الطبقة الوسطى الجديدة فقد كانت ذات رؤية أكثر طموحاً، وكان طموحها يتناسب مع درجة تعليمها واتساع إطارها المرجعي»<sup>(٢)</sup>. كما أنه يأخذ بهذه التفسيرات الأخيرة أيضاً عندما يتعرض لنشأة وتطور هذه الطبقة منذ تغييرات «محمد علي» حتي قيامها بثورة ١٩٥٢ بأسلوب يترك انطباعاً أكيدا لدي القاريء بأن هذه الطبقة ظلت - طوال تلك الفترة - طبقة شبه مغلقة، لا تتغير ولا تتبدل، ولا تشهد انقسامات داخلية أو حركة صعود إلي أعلى أو هبوط إلي أسفل<sup>(٣)</sup>.

هكذا يتضح أن أعمال هذا التيار لا تقود إلا إلي طرح تفسيرات انتقائية من كل من الماركسية والوظيفية لنشأة وتطور البناء الطبقي للمجتمع المصري، أو لنشأة وتطور أي طبقة من طبقاته، وهي تفسيرات لا تساعد بأي حال من الأحوال علي تقديم فهم علمي سليم لنشأة هذا البناء وتطوره. ومن ثم فإن هذا

(١) المرجع السابق، ص ٢١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩.

التيار يفتقر الى الكفاءة النظرية اللازمة لفهم وتفسير طبيعة ذلك البناء.

### خامساً: تيار الخصوصية الحضارية والتاريخية:

أدرك المفكرون المصريون مفهوم الخصوصية الأيكولوجية - ومن ثم الخصوصية الحضارية والاجتماعية - قبل أن يدركه المفكرون الأوروبيون بوقت طويل. ولقد أدرك المفكرون المصريون هذا المفهوم من خلال مقارنة الأوضاع الجغرافية السائدة في بلادهم بنظيراتها السائدة في البلاد الأخرى.

ومن الطريف، بل والملفت للنظر، أن قدماء المصريين لم تفتحهم الإشارة الي معنى قريب من معنى هذا المفهوم. فلقد أشار «إخناثون» الي مثل هذا المفهوم عندما قارن بين حالة الري في بلادة وبين حالة الري في البلاد الأخرى، وسجل ذلك في أنشودته لمعبوده الجديد قائلاً: «لقد خلقت النيل في العالم السفلي لتحبي به البشر ياسيد الجميع، يامن خلقت البلاد البعيدة وجعلتها تحيا هي الأخرى. لقد جعلت نيلا يهبط اليهم من السماء، وجعلت له أمواجا تتدافع علي الجبال كالبحر فتجد حقولهم ما تحتاج اليه من الماء، ما أعظم تدبيرك ياسيد الأبدية، وهبت نيل السماء لشعوب الجبال، أما النيل فهو يخرج لمصر وحدها من العالم السفلي»<sup>(١)</sup>.

وكان «كلوت بك» قد ألمح في أربعينيات القرن التاسع عشر - وكما سلفت الإشارة<sup>(٢)</sup> - إلي مفهوم الخصوصية الحضارية والتاريخية للمجتمع المصري. كما ناقش «رقاعه الطهطاوي» في منتصف القرن التاسع عشر مفهوم

---

(١) عبد النعم ابو بكر: اساطير مصرية، ص ١٣١.

(٢) راجع، ص ١٢ من هذه الدراسة.

الخصوصية الأيكولوجية - ومن ثم الاجتماعية - للمجتمع المصري من منظور مقارن بالمجتمع الأوروبي الذي درس وعاش فيه فترة طويلة<sup>(١)</sup>. وأشار «مصطفى مشرفه» في مقدمة كتابه الذي يحمل عنوان «مسح ثقافي لمصر الحديثة» والذي نشر عام ١٩٤٨ إلى معنى قريب من ذلك عندما ذكر بأن سير المصريين في ركاب «أوروبا» لا يخدم هدفا من أهدافهم، وأنه يتعين عليهم إذا كانوا يرغبون في انتاج شيء له القدرة على البقاء والاستمرار أن يشقوا أرضا جديدة في دراسة مشكلات بلادهم الاقتصادية والاجتماعية وان يتحرروا من التأويلات الأوروبية بقدر ما يتحرروا من قيود ماضيهم<sup>(٢)</sup>.

على أن مفهوم الخصوصية الحضارية والتاريخية لم يبدأ في الظهور والانتشار على نطاق واسع في مجالي الفكر الاجتماعي وعلم الاجتماع في «مصر» إلا مع بداية السبعينيات من هذا القرن عموما ومع بداية الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ خصوصا. وكان هذا المفهوم قد أخذ في الظهور والانتشار في هذا المجال في المجتمع المصري في ذلك الوقت في ظل تفاقم أزمة الهوية التي باتت تواجه هذا المجتمع منذ أن تحول نظامه الاقتصادي والاجتماعي من نظام لرأسمالية الدولة الوطنية المستقلة في الستينات الي نظام للرأسمالية التابعة في السبعينات، وتغير توجهاته وتحالفاته السياسية

---

(١) للوقوف على عرض جيد لوجهة نظر رفاة الطهطاوي في الخصوصية الإيكولوجية - ومن ثم الخصوصية الاجتماعية للمجتمع المصري - انظر، طاهر عبد الحكيم: نشأة الدولة المركزية وميلاد الاستبداد، فكر، العدد الثالث، أكتوبر، ١٩٨٤، ص ١٥ - ١٦.

(٢) انظر، ابو سيف يوسف (تعليق) في نمط الانتاج الآسيوي وواقع المجتمعات العربية، ندوه شارك فيها ابو سيف يوسف وآخرون ط١، دار الكلمة، بيروت، ١٩٨٤، ص ٩١.

العربية والدولية، ومقاطعة البلاد العربية لمصر بعد توقيعها معاهدة السلام مع «إسرائيل» في أواخر السبعينات.

ومن الممكن تصنيف الأعمال التي ظهرت في نطاق الفكر الاجتماعي وعلم الاجتماع في «مصر» منذ السبعينات منادية بمفهوم الخصوصية الحضارية والتاريخية للمجتمع المصري في تيارين فرعيين. التيار الأول هو التيار التراثي، أو السلفي، الذي يري أصحابه أن لمصر تاريخها الخاص في التطور الحضاري - والذي ينحصر أساساً في تاريخها الإسلامي - ورفضون النظريات الغربية في الفكر الاجتماعي وعلم الاجتماع بدعوي أن هذه النظريات نظريات نسبية وعنصرية، ويتجهون بدلاً من ذلك إلى التراث يستنطقونه حلولاً لمشكلات هذا المجتمع ويستعينون به في صياغة نظريات اجتماعية ملائمة له. ولعل من أبرز ممثلي هذا التيار في «مصر» حالياً كل من «عادل حسين» و«حسن حنفي» - مؤخراً، و«طارق البشري» و«محمد عمارة» و«جلال أمين». وغيرهم<sup>(١)</sup>. والتيار الثاني هو تيار الخصوصية التاريخية الذي يري أصحابه أن للمجتمع المصري خصوصية تاريخية تتطلب ضرورة التنظير له، ولكن ليس من خلال القطيعة المعرفية مع المناهج الاجتماعية الغربية، وإنما من خلال إما الاستفادة من هذه المناهج كما يفعل «محمد الجوهري» وعاصم الدسوقي، وإما من خلال التوفيق بين النظريات الاجتماعية الغربية وبين بعضها البعض كما يفعل «أنور عبد الملك» و«أحمد زايد» وغيرهما. ونظراً لعدم اكتمال الإطار النظري والمنهجي للتيار الأول من هذين التيارين، فسوف نقتصر في عرضنا لهذا التيار

---

(١) للمزيد من التفصيلات، انظر، محمود أمين العالم: الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٢٣٨ - ٢٤٤.

هنا علي عرض التيار الفرعي الثاني منه. وهذا التيار الأخير ينقسم بدوره إلي التيارين الفرعيين التاليين.

## (١) التيار الخلاق،

يكسب رواد هذا التيار في «مصر» صفتهم تلك لكونهم يستعينون فقط بالإطار المنهجي للمادية التاريخية - دون المحتوى النظري للنظرية الماركسية - في دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري ويفرضون القيام بدراسة هذا الوضع قياساً علي دراسة «ماركس» لهذا البناء في «أوروبا» في القرن التاسع عشر. ويمثل هذا التيار عدد قليل من أصحاب الدراسات السابقة هم «محمد الجوهري»، و «محمد عودة»، و «عاصم الدسوقي»، و «السيد الحسيني» وغيرهم قليلون.

وتعد دراسة «محمد الجوهري» التي نشرت لأول مرة عام ١٩٧٢ إشارة البدء في أعمال هذا التيار في «مصر» بوجه عام وعلامة مميزة علي طريق الدراسات الطبقيّة فيها بوجه خاص. فلقد أوضح المؤلف في هذه الدراسة خطورة الركون إلي دراسة الأوضاع الطبقيّة في المجتمع المصري قياساً علي دراسة «ماركس» لهذه الأوضاع في المجتمع الأوروبي، وأهمية الاعتماد فقط علي الإطار المنهجي فقط للنظرية الماركسية في هذا الصدد. ولقد استخدم «محمد الجوهري» المفهومات الماركسية التحليلية في دراسة هذه الأوضاع، وذلك مثل مفهومات نمط الإنتاج، والطبقة الاجتماعية، والانتقالية.. الخ. كما قاده مثل هذا المنهج إلي رفض استخدام التقسيمات الطبقيّة الخاصة بالمجتمعات الأخرى

عند تشخيص وتحديد طبقات المجتمع المصري، والاحتاجة بدلاً من ذلك إلى استخلاص هذه الطبقات من الواقع العيني لهذا المجتمع<sup>(١)</sup>.

ولقد حدد المؤلف معنى مفهوم الانتقالية بالنسبة للمجتمع المصري فيما بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات بقوله: «إن السمة المميزة للمجتمع المصري الذي نحن بصدد دراسته أنه مجتمع انتقالي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. فهو لم يعد يعرف مرحلة الإقطاع بشكلها الكلاسيكي، ولم يعد يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالي، هذا فضلاً عن أن مرحلة التغيير الاشتراكي - برغم الانجازات العظيمة التي تحققت - تخطو خطواتها الأولى من أجل تغيير صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع»<sup>(٢)</sup>. وعلى الرغم من أن هذه الفقرة قد لا تخلو من إسقاط ماركسي عقائدي، فإن المؤلف قد تداركها بسرعة عندما قرر بشكل قاطع عند تحديده لاعتبارات التقسيم الطبقي الذي اقترحه قائلاً: «لم نستخدم في التقسيم التالي المقترح مصطلحي بورجوازية وبروليتاريا. وليس عدم استعمالنا لهذين المصطلحين صادراً عن تعصب قومي أو شيء من هذا القبيل، وإنما رغبة في تجنب استخدام مصطلحات تربط تاريخياً بفئات ذات مواصفات ومعالم معينة ليست متحققة في المجتمع المصري»<sup>(٣)</sup>.

ولقد ربط «محمد الجوهري» بين معنى الانتقالية التي كان المجتمع

---

(١) انظر، محمد الجوهري: البناء الطبقي في البلاد النامية في السيد الحسيني وآخرين: دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٣١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١٨ - ٣١٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٣.

المصري يشهدا في ذلك الوقت وبين تعدد اشكاله الانتاجية<sup>(١)</sup>، ورتب علي ذلك نتيجة هامة، مؤادها: «ان كل شكل من اشكال الانتاج السابقة تقابله تشكيلة إنتاجية خاصة. أو لنقل بكلمات أخرى، إن تنوع أنماط الإنتاج يؤدي الى تنوع الطبقات الرئيسية في المجتمع المصري. وهي بهذا الشكل تأكيد للملاحظة العامة التي ألحنا اليها والتي تضيء علي البناء الطبقي للمجتمع المصري وضعاً خاصاً»<sup>(٢)</sup>.

ويختتم المؤلف دراسة بتحديد العلاقة بين الخصوصية والعمومية عند دراسة المجتمع المصري بقوله: «ولا شك أن وعينا بهذه الخصوصية يحفزنا الي الثاني والتزام الحذر عند استعارة أي مخططات أو نظريات من الخارج للتطبيق علي الواقع المصري. ولا نعني بذلك أن التطور الاجتماعي في بلادنا يسير نهجا فريدا مختلفا عن مسيرة التطور في سائر المجتمعات، ولكن لأن المرحلة التي يجتازها تطورها الاجتماعي اليوم خصوصياتها التي لا تجد لها نظيراً متطابقاً كل التطابق في تاريخ المجتمعات الأخرى. أما الخطوط العامة للتطور فهي متشابهة بحكم ما بين التكوين الانساني من تشابه، وبحكم ما يتم اليوم من ثورة في علم الاتصال تقرب بين من باعدت بينهم المسافات أو فجوات التطور»<sup>(٣)</sup>.

ولعل من بين الدراسات التي واكبت ظهور الدراسة السابقة - والتي كانت تنبئ وقت صدورها عن وعي مبكر ومستقل عن دراسة «محمد

- 
- (١) حدد المؤلف هذه الأنماط - متفقاً في ذلك مع تحديد جمال مجدي حسنين لها في خمسة أنماط هي النمط الرأسمالي والقطاع العام والانتاج السلمي الصغير والانتاج الطبيعي والانتاج المختلط، انظر، المرجع السابق، ص ٣٢٠.
- (٢) المرجع السابق، ص ٣٢٠.
- (٣) المرجع السابق، ص ٣٣٢.

الجهوري، وإن لم يكن وعياً كاملاً للنضج - بخصوصية التطور التاريخي والطبقي للمجتمع المصري دراسة «محمود عودة» عن القرية المصرية. حيث تعرض المؤلف في هذه الدراسة بالنقد للمنظورات السوسيولوجية التقليدية المهتمة بدراسة التطور التاريخي لتلك القرية، وخلص من هذا النقد إلى استخلاص إطار نظري يعبر عن - ويتسق مع - خصوصية التطور التاريخي للمجتمع المصري بوجه عام وعن خصوصية التطور الطبقي للقرية المصرية بوجه خاص. يدلل على ذلك الخط المنهجي الذي سلكه المؤلف في الدراسة بوجه عام، والمنهج الذي تناول من خلاله تطور البناء الطبقي للقرية المصرية بوجه خاص، وعدم لجوئه في هذا الصدد إلى استخدام التقسيمات والتصنيفات والمصطلحات الطبقية الخاصة بالنظريات الغربية، وقيامه بدلاً من ذلك بإجراء تقسيمات وتصنيفات لهذا البناء تتسق وطبيعة النوعية<sup>(١)</sup>.

ولعل من أبرز الدراسات الحديثة التي تعبر تعبيراً جيداً عن هذا التيار دراسة «عاصم الدسوقي» المعنونة بـ «نحو فهم تاريخ مصر...». وعلى الرغم من أن صاحبها لم يحدد في هذه الدراسة معني المفاهيم الماركسية التحليلية كمفاهيم الطبقة الاجتماعية، وأسلوب الانتاج، وغيرها من المفاهيم المماثلة الأخرى، فإن قراءتها تترك انطباعاً أكيدا بأن صاحبها هاضم لهذه المفاهيم على نحو جيد وقام بتوظيفها فيها على نفس النحو.

ولقد مهد المؤلف لهذه الدراسة بتوجيه نقد قوي لأعمال الماركسيين المصريين العقائديين من أمثال «إبراهيم عامر»، و «شهدي الشافعي»، و «فوزي

---

(١) انظر، محمود عودة: القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٨٤ - ٢٢٠.



جرجس» لدراستهم تاريخ التطور الاقتصادي والاجتماعي والطبقي الحديث للمجتمع المصري قياسا على دراسة «ماركس» لهذا التطور في المجتمع الأوروبي<sup>(١)</sup>. وذكر أن متحاهم هذا هو السبب وراء اضطرابهم عند دراسة هذا التطور، وذلك لأن: «محاولة تطويع الواقع التاريخي للنظرية هو المشول عن هذا الاضطراب في دراسة التطور الاقتصادي والاجتماعي لمصر. ذلك ان الاعتداد بالمنهج والأصول النظرية يفضي الي تطويع الواقع التاريخي كله في تنوعه داخل قوالب تعبر عن التحديدات النظرية العامة مع إهمال ما هو فريد ومتميز وخاص في كل تجربة تاريخية محددة»<sup>(٢)</sup>.

وبلغت «عاصم الدسوقي» النظر الي المرونة المنهجية التي تتحلي بها المادة التاريخية بقوله: «ان المادة التاريخية ليست نظاما فلسفيا جامدا بقدر ما هي أسلوب عملي في التحليل الاجتماعي والتاريخي وقاعدة للاستراتيجية السياسية»<sup>(٣)</sup>. ويرتب المؤلف على ذلك نتيجة هامة مؤداها أنه يصبح من الخطأ تصور تطور المجتمع المصري وفقاً للمخطط الماركسي عن تطور المجتمع الأوروبي<sup>(٤)</sup>. وحول سبيل الخروج من هذا المأزق يقول: «ولا سبيل الي تخطي هذا المأزق إلا بإعطاء المنهج والدراسة حقها وإعطاء الدراسة التاريخية حقها هي الأخرى، والعمل اثناء ذلك على إغناء كل دراسة منهما بالأخرى وتأكيد تميزها منهجيا لضمان تلاحمهما ووحدةهما تطبيقياً»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١ - ٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨.

(٤) انظر، المرجع السابق، ص ٢١.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٢.

ولذلك فهو يرفض دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري باستخدام مفهومات مغايرة لطبيعة ذلك البناء كمفهومات «البرجوازية» و «الاقطاعية» و «البروليتاريا».. الخ. تماما مثلما يرفض القيام بإجراء تقسيم طبقي لهذا المجتمع باستخدام التقسيمات الطبقية الخاصة بالمجتمعات الأخرى<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من ضآلة اهتمام «السيد الحسيني» بدراسة الطبقات الاجتماعية، فانه عندما يتطرق إليها يتطرق إليها من زاوية مفهوم نمط الانتاج في إطار رؤية بنائية تاريخية شاملة. فهو يرى أن البلاد النامية - ومن بينها «مصر» - تضم أنماطا إنتاجية تنتمي إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية وأخرى ترتبط بنمط الانتاج الرأسمالي. ويرتب «السيد الحسيني» على ذلك نتيجة هامة وهي: «أنه يصبح من الصعوبة بمكان القول أن ثمة طبقات رئيسية وأخرى فرعية في الدول النامية طبقاً للتصنيف الماركسي للواقع الأوروبي. إن خصوصية العالم الثالث تتسم بالتعدد وعدم التجانس، وهذا ما أدى إلى وجود كثير من التكوينات الاجتماعية غير واضحة المعالم. وباعتبار أن هذه البلدان كثيرا ما تكون فيها الانتماءات الإثنية والدينية والطائفية والقومية تفوق في قوتها الانتماءات الطبقية»<sup>(٢)</sup>.

واستنادا إلى هذا التصور يرى «السيد الحسيني» أن الحضر المصري يشهد تجانسا واختلافا في بنائه الطبقي: «فطبقا لمدي الاختلاف والتشابك الاجتماعي في خريطة علاقات الإنتاج تختلف البنية الطبقية تبعاً لحجم النشاطات الاقتصادية المتباينة للسكان الحضريين»<sup>(٣)</sup>. واستنادا إلى هذا التصور ايضا قام

---

(١) انظر، المرجع السابق، ص ٢٢، ٢٤.

(٢) التدرج - المجلد الثالث (إشراف) في المسح الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٠، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٨.

«السيد الحسيني» باستخلاص تقسيم طبقي للمجتمع المصري استمدته من الواقع العيني لهذا المجتمع<sup>(١)</sup>.

ولعل العرض السابق يفضي إلي القول، وباختصار، أنه بقدر المرونة المنهجية التي يتحلى بها أصحاب هذا التيار في دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري، بقدر دقة وسلامة الاستخلاصات النظرية التي يتوصلون إليها، وأن هذا التيار يكاد ينفرد - في نظرنا - من بين التيارات والنظريات السابقة والتيارات الأخرى اللاحقة - بالقدرة علي التنظير لخصوصية الوضع الطبقي في هذا المجتمع وعلي نحو يفضي إلى خروج علماء الاجتماع المصريين من تحت عباءة التنظير الأوروبي لمجتمعهم والإسهام في تعديل النظرية الاجتماعية العامة علي المدى البعيد.

### (ب) التيار التوفيقى:

يتخذ أصحاب هذا التيار من خصوصية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية السائدة في المجتمع المصري ركيزة أساسية لصياغة مفهوم للخصوصية التاريخية لهذا المجتمع ينهض علي أساس التوفيق نظرياً ومنهجياً بين نظريتين أو أكثر من النظريات السائدة في مجال علم الاجتماع بغرض دراسة بناءه الطبقي وغير الطبقي. غير أن القيام بفحص الأعمال التي تنتمي الي هذا التيار يدعو الي تصنيفها في مجموعتين فرعيتين علي النحو التالي:

المجموعة الأولى هي المجموعة التي يحاول أصحابها صياغة مفهوم للخصوصية التاريخية للمجتمع المصري ينهض علي أساس التوفيق نظرياً

---

(١) انظر، المرجع السابق، ص ٢٢٢.

ومنهجيا بين (النظريتين) الماركسية والوظيفية علي وجه التحديد بهدف دراسة البناء الطبقي لهذا المجتمع.

ويتزعم هذه المجموعة من الباحثين «أنور عبد الملك». حيث قام هذا الباحث باستخلاص مفهوم للخصوصية التاريخية العربية - وهي الخصوصية التي تنسحب بدورها علي المجتمع المصري - من كل من الماركسية والوظيفية، وحدد هذا المفهوم في أربعة عناصر سبق وأن تناولناها بالتفصيل في عمل سابق<sup>(١)</sup>. ولقد كان من الطبيعي - علي ضوء الصياغة التوفيقية لمفهوم الخصوصية التاريخية - أن يلجأ «أنور عبد الملك» إلي الجمع بين المصطلحات الماركسية - كمصطلحات «الطبقة» و «الصراع الطبقي» و «البرجوازية» - وبين المصطلحات الوظيفية - كمصطلحات «القطاع التقليدي» و «القطاع الحديث» و «الفئات المهنية».. الخ - عند دراسته للأوضاع الطبقيّة في البلاد النامية ومنها «مصر»<sup>(٢)</sup>.

أما المجموعة الثانية من هاتين المجموعتين فهي المجموعة التي يحاول أصحابها دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري من خلال القيام بصياغة مفهوم للخصوصية التاريخية للمجتمع المصري ينهض علي أساس التوفيق منهجيا ونظرياً بين (أكثر من نظريتين) من النظريات الاجتماعية السائدة في مجال علم الاجتماع. ولعل من أبرز الدراسات التي تمثل هذه المجموعة تمثيلاً جيداً دراسة «أحمد زايد» عن البناء السياسي في الريف المصري. ولما كانت

---

(١) راجع، محمود جاد: الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية ودراسة الطبقة الاجتماعية - عرض نقدي ورؤية نظرية، ط١، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) انظر، المرجع السابق، ص ١٠٥.

هذه الدراسة تحتوي علي محاولة تنظرية للمجتمع المصري من هذه الزاوية، فقد كان لابد من مناقشتها مناقشة نقدية مستفيضة نسبياً، وكذا بأسلوب مختلف عما أتبع مع غيرها من الدراسات السابقة.

ففي البداية يري المؤلف أن مفهوم الخصوصية التاريخية قد ظهر في مجال علم الاجتماع كرد فعل لكل من النظريات الكبرى والتعميمات اللاتاريخية السائدة في مجال هذا العلم<sup>(١)</sup>. وهو بهذا الطرح يقدم من البداية تفسيراً ظاهرياً لتطور هذا المفهوم في مجال علم الاجتماع. ذلك لأن مثل هذا التفسير يغض الطرف عن دور التغيرات التي شهدتها مختلف بلاد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في بلورة هذا المفهوم في مجال هذا العلم، فضلاً عن أنه يغض الطرف بالتوازي عن الدافع الأيديولوجي وراء قيام بعض الشخصين في مجال هذا العلم نفسه بالترويج مؤخراً لهذا المفهوم علي نحو معين.

وفي إطار محاولته صياغة نموذج نظري للخصوصية التاريخية علي نحو معين، استند المؤلف إلى بعض الحجج النظرية والمنهجية التي ساقها بعض شراح الماركسية للمعني الذي تقصده هذه النظرية بذلك المفهوم. وأول حجة من هذه الحجج هي نص لـ (كارل ماركس) نفسه يؤكد فيه علي إمكانية اختلاف النتائج التي تؤدي إليها الأحداث المتشابهة مادامت تحدث في سياقات تاريخية مختلفة، وصعوبة الوقوف علي الخيط الذي يحكم ظاهرة معينة ما لم يتم تناول كل شكل من أشكال التطور علي حده، وعلي أن ذلك لا يمكن أن يتحقق من خلال نظرية فلسفية تاريخية عامة<sup>(٢)</sup>. وثاني حجة من هذه الحجج هي

---

(١) انظر، أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٩.

نفي «التوسير» لوجود تاريخ عام، وتأكيد علي وجود أبنية خاصة تقوم علي أنماط إنتاجية خاصة. وثالث حجة من هذه الحجج هي تكييف «كورش» النظري لفكرة «ماركس» الذاهبة إلي ضرورة ربط كل شيء بمرحلة تاريخية معينة. أما رابع حجة من هذه الحجج وآخرها، فهي تحديد «ميلز» لمفهوم الخصومية التاريخية في الفكر الماركسي، والإضافات التي أضافها هو إلي هذا المفهوم<sup>(١)</sup>.

وعلي الرغم من أن هذه الحجج جميعها تؤكد علي إمكانية تطبيق المنهج الماركسي علي أي مجتمع من المجتمعات في أية حقبة تاريخية محددة، فإننا نلاحظ أن هذا المؤلف قد قام هنا بتحويل معاني هذه الحجج ذاتها ليخرج منه بمعان مخالفة لمعانيها الأصلية، وليقع بسبب ذلك في تناقض منهجي قاده إلي الانتقائية في كافة التفسيرات التي قدمها عند تطبيقه لهذا النموذج علي المجتمع المصري.

ولعل من الملائم قبل الإشارة إلي الانتقائية النظرية التي وقع فيها المؤلف أن نشير أولاً إلي التناقض المنهجي الذي وقع فيه من خلال إستعراضنا للمزايا المنهجية والنظرية التي عددها للخصومية التاريخية، والتي يري أنها تتميز بها عن غيرها من الاتجاهات النظرية الأخرى.

فهو يقول إن الميزة الأولى للخصومية التاريخية تتمثل في أنها لا تلتزم مسبقاً بمقولات نظرية معينة، وأنها تتخذ من الواقع مصدراً لانتقاء المفاهيم التي تتلاءم معه. وهنا يتبادر إلي الذهن تساؤل مؤداه: ألا يتعارض عدم تمسك الخصومية التاريخية مسبقاً بمقولات نظرية معينة لدراسة الواقع مع مسألة اتخاذها الواقع مصدراً لانتقاء المفاهيم التي تلائمها، والتي تعني بالضرورة

---

(١) المرجع السابق، ص ص. ٢١ - ٢١١.

التسليم ضمناً، ومسبقاً، بمقولات نظرية معينة.

وأما الميزة الثانية للخصوصية التاريخية فيقول المؤلف أنها تتمثل في أنها تتنقي المفاهيم التي تلازم واقعا تاريخيا معينا من أكثر من نظرية، سواء دخل المفهوم المنتقى في صياغة جديدة له، أو ظل في إطار نفس الصياغة التي ظهر فيها داخل النظرية التي تم أخذه منها مع عدم الالتزام بسياقه داخل تلك النظرية. والتساؤل هنا هو - أنه إذا كانت الميزة الأولى للخصوصية التاريخية تتمثل - وكما ذكر هو - في أنها لا تلتزم مسبقاً بمقولات نظرية معينة، فعلى أي أساس نظري إذن سيتم انتقاء المفاهيم المناسبة من النظريات الأخرى لدراسة الواقع المعني؟ وأما الميزة الثالثة للخصوصية التاريخية فيري المؤلف أنها تتمثل في أن الالتزام المسبق بمبدأ الخصوصية التاريخية في حد ذاته يعني الالتزام برؤية عامة للمجتمع والتاريخ. والتساؤل هنا، هو - ألا تتعارض هذه الميزة مع الميزتين السابقتين؟ بل وحتى مع التسليم جدلاً بصحة هذه الميزة الأخيرة، فما هي الرؤية العامة التي يقصدها هنا المؤلف للتاريخ والمجتمع؟ هل هي رؤية ماركسية؟ أم رؤية وظيفية؟ أم رؤية توفيقية؟ أم رؤية تتألف من هذه الرؤى مجتمعة؟ أم أنها رؤية جديدة؟.

ولقد خلص المؤلف من نقده لبعض الدراسات التي استعانت بمفهوم الخصوصية التاريخية في إطار معالجتها لطبيعة تطور المجتمع المصري في العصر الحديث - وذلك بسبب تأكيد هذه الدراسات على ثنائية ذلك المجتمع<sup>(١)</sup> - إلي الاتفاق مع ما توصل إليه «محمد الجوهري» في إطار معالجته للبناء الطبقي لهذا المجتمع في العصر الحديث بسبب تأكيد هذا الأخير على تعددية

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١٧ - ٢٢٥.

هذا المجتمع ورفضه استخدام التقسيمات الطبقية الخاصة بالمجتمعات الأخرى - وكذا المفاهيم التي تطوي عليها تلك التقسيمات - عند دراسة البناء الطبقي لهذا المجتمع<sup>(١)</sup>. غير أنه بدلاً من أن يشير إلى السياق المنهجي الذي وظف في إطاره «محمد الجوهري» مفهوم الخصوصية التاريخية - وهو هنا بالمناسبة السياق المنهجي للمادية التاريخية - قام بانتزاع هذا المفهوم من هذا السياق ليعزز به رأيه في الخصوصية التاريخية علي النحو الذي صوره.

وقبل البدء في إبراز الانتقائية التي وقع فيها المؤلف عندما قام بتطبيق هذا النموذج علي المجتمع المصري، ينبغي الإشارة، أولاً، إلي عناصر هذا النموذج. وكان المؤلف قد حدد عناصر هذا النموذج في الأتي:

(١) أن التغيرات التي يشهدها المجتمع المصري هي نتيجة إما لتغيرات خارجية وإما نتيجة لتغيرات داخلية غير جذرية، بحيث أنها تكتسب شكل الإضافة المصطنعة التي تؤدي إلي التطور غير المتساوق، كما تبدي في تداخل وتجاوز وتفوق وتناقض العناصر المختلفة المكونة لهذا المجتمع. (٢) أنه يترتب علي النصر السابق أن المجتمع يصبح مجتمعاً متعددياً من ناحية أشكال الإنتاج والطبقات والقيم والأيدولوجيات. (٣) أن هذا التعدد يؤدي إلي تناقضات تشمل كافة الظواهر الاجتماعية والفردية. (٤) أن هذه العوامل تؤثر علي البناء السياسي للمجتمع المصري<sup>(٢)</sup>.

غير أن افتقار هذا النموذج إلي الانساق المنهجي قد قاده صاحبه، وكما أشرنا من قبل، الي الانتقائية في التفسير عندما قام بتطبيقه علي المجتمع

---

(١) المرجع السابق. ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٨ - ٢٣٩.



المصري. ولعله يمكن التدليل علي صحة ذلك من خلال استعراض التفسيرات التالية:

**أولاً.** من الملاحظ أنه لم يستعن فقط بالعوامل السياسية - علي ضآلة أهميتها - في تفسير التغيرات التاريخية التي شهدتها المجتمع المصري، وإنما قام أيضاً بالفصل بين تأثير العوامل الخارجية منها وبين تأثير العوامل الداخلية. وهذا المنحى ينطوي - كما هو واضح - علي نزعة تجزئية للواقع، حيث قال في ذلك: «... وإنما كانت - أي التغيرات التي يشهدها المجتمع المصري - إما كرد فعل لمؤثرات خارجية تؤثر بشكل مباشر علي القرارات الداخلية.. أو كرد فعل للقرارات السياسية الداخلية التي كان يصدرها الحاكم»<sup>(١)</sup>.

**ثانياً.** أنه قام بطرح تفسيرات فوقية وجزئية - وهي تفسيرات تنتمي إلى الوظيفية أساساً - في إطار شرحه التفصيلي للعنصر الثاني من عناصر نموذجة النظري الخاص بتفسير تعددية المجتمع المصري، حينما ذكر أن القيم تعد في حد ذاتها أحد مصادر التعددية في هذا المجتمع!!... فاصلاً بذلك بينها وبين أصولها الطبقية التاريخية الحقيقية، حيث قال في ذلك: «ج - ويكمن المصدر الثالث للتعددية في وجود أشكال متعددة للقيم يتداخل بعضها مع البعض الآخر»<sup>(٢)</sup>. كما أنه قام بطرح تفسيرات أخرى مماثلة عندما قام بالفصل في موضع آخر بين أسباب الاستمرارية الثقافية للمجتمع المصري - ولغيره من المجتمعات النامية الأخرى - وبين

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣١.

الأسباب الداخلية الموضوعية التاريخية المسؤولة عن ذلك، قاتلاً في ذلك: «ويكاد المرء يجزم بالقول إن إحدي الخصوصيات التي تميز المجتمع المصري - ومجتمعات أخرى كثيرة في العالم الثالث - هي وجود تراث ثقافي وحضاري طويل قبل أن يعرف هذا المجتمع مظاهر الثقافة الحديثة...» (١).

**ثالثاً.** أنه قام بطرح تفسير وظيفي آخر عندما قام بالربط - ربط السبب بالنتيجة - بين تعدد القيم وتطورها في المجتمع المصري وبين تعدد الأيديولوجيات في هذا المجتمع، وذلك عندما قال: «ويؤدي تعدد القيم وتطورها بهذا الشكل إلى تعدد الأيديولوجيات وعدم وضوحها وتحديد أو تضخمها في بعض الأحيان: فهناك الأيديولوجيات المتأثرة بتراث ما قبل الإسلام (خاصة الفرعوني منه)، وهناك الأيديولوجيات الإسلامية، وهناك الأيديولوجيات العلمانية، وهناك المواقف التوفيقية العديدة» (٢).

**رابعاً.** أنه قام بالمزاوجة بين النظرية الوظيفية ونظرية التبعية عندما تعرض بالتفسير لظاهرة التعدد القيمي التي تشهدها البلاد النامية ومنها «مصر»، وذلك حينما قال: «ولا تفهم تعددية القيم هنا من منظور وظيفي، بل تفهم من منظور مخالف تماماً. فظروف التطور الخاص التي مر بها المجتمع المصري - وربما كل مجتمع مختلف - قد أحدثت تناقضات في البناء القيمي الأساسي للمجتمع، وأدخلت عليها نسقاً من القيم، أعني الثقافة الحديثة المشوهة، ساهمت في تخلفه - وأكد أن أتلقى هنا من وجهة نظر

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣١.

«كارل بولاني» الذي ذهب إلى القول بأن السبب الرئيسي في تحطيم المجتمعات المقهورة ليس سببا اقتصادياً، وإنما هو التفكك الذي أصاب البيئة الثقافية للمجتمعات التي وقعت ضحية الاستعمار»<sup>(١)</sup>.

**خامساً.** أنه قام بالاستعانة بالماركسية (العقائدية) عندما تعرض بالتفصيل للنقطة التي تهمن من هذا العرض، وهي تفسيره لتعددية طبقات وشرائح المجتمع المصري في العصر الحديث، وذلك حينما قال - مع ملاحظة أن التنصيص الوارد في هذه الفقرة من عندنا - : «وأدى التطور الرأسمالي إلى ظهور (بورجوازية) تضم شرائح من الرأسماليين الزراعيين، انضمت إليها فيما بعد شرائح من الرأسماليين الصناعيين والتجارين. وتخللت جماعات الفلاحين - علي أثر هذا التحول الرأسمالي - إلى (بروليتاريا زارعية وصناعية). ومع ظهور تدخل الدولة في مسار الرأسمالية وتنفيذها لسياسة تعليمية واسعة النطاق.. ظهرت طبقة وسطى من (البيروقراطيين والتكنوقراطيين) والمهنيين والمثقفين. ولقد أدى نمو السكان وتفتت الأرض الزراعية إلى أن تندفع جماهير غفيرة من سكان الريف للعمل بالمدينة في الأعمال الطفيلية مكونة بذلك (بروليتاريا حضرية) - ولقد بدأت الطبقة التي تكونت علي إثر تحكم الدولة المتزايد في عمليتي الانتاج والتوزيع، بدأت في التحلل من جديد علي إثر التغيرات الليبرالية التي طرأت علي المجتمع المصري في الآونة الأخيرة ومنذ بداية السبعينيات. وكان من نتيجة هذا التطور ظهور بناء طبقي غير متجانس يتسم بحراك اجتماعي سريع وتفاعل شديد في الأصول الطبقية»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

هكذا كان لابد للتناقضات المنهجية التي وقع فيها «أحمد زايد» عند صياغة نموذجة النظري عن مفهوم «الخصوصية التاريخية» من أن تقوده إلى الانتقائية في التفسير عند تطبيق هذا النموذج على المجتمع المصري، وإلى انتقاء التحليل الماركسي (العقائدي) بصفة خاصة ليفسر على أساسه التطورات الطبقة التي شهدتها هذا المجتمع في العصر الحديث.

ولعل هذا المرض يفضي إلى القول إن النموذج النظري الذي صاغه هذا الباحث لمفهوم الخصوصية التاريخية لا يعدو إلا أن يكون نموذجاً وصفيّاً وظاهريّاً وانتقائياً تم توليفه من أكثر من نظرية كالوظيفية والتبعية والماركسية، وعلى نحو يحول بينه - وكما يدلّل على ذلك تطبيقه على المجتمع المصري - وبين الارتقاء إلى مستوي النموذج النظري المتسق منهجياً، ومن ثم المتسق نظرياً. وعلى ذلك، فإن هذا النموذج لا يصلح لتقديم فهم سليم لطبيعة الأوضاع الطبقة السائدة في «مصر».

قصارى القول إنه باستثناء الأعمال التي تنطلق من التحديد الماركسي لمفهوم الخصوصية التاريخية للدراسة البناء الطبقي للمجتمع المصري، فإن الأعمال الأخرى لا تستطيع أن تحدد طبيعة تلك الأوضاع، أو أن تحدد خصوصيتها، لأنها أعمال تفتقر إلى الأسس المنهجية والنظرية المتسقة التي تؤهلها للقيام بذلك. حيث إن افتقارها إلى مثل هذه الأسس يقودها دائماً - عند التفسير - إما إلى القيام بالتوفيق بين الماركسية والوظيفية، وإما إلى القيام بالانتقاء من أكثر من نظرية مما يفضي بها في النهاية إلى طرح تحليلات وتفسيرات غير صائبة لطبيعة ذلك البناء.

## الختام

علي الرغم من أن الاهتمام العلمي بالطبقات الاجتماعية للمجتمع المصري قد بدأ في وقت مبكر نسبياً، فإن هذا الاهتمام لم يبدأ بشكل ملحوظ إلا منذ خمسينيات القرن الحالي تقريباً، وذلك عندما توفرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية المواتية لذلك. فلقد تبين أن هذا الاهتمام لم يبدأ علي النحو المذكور إلا عندما تبلورت الملامح العامة للبناء الطبقي للمجتمع المصري، وتبلورت معها المصالح والصراعات الطبقية المختلفة، مما حدا ببعض المفكرين والباحثين المرتبطة تخصصاتهم بالاحوال الاقتصادية والسياسية للبلاد بدراسة هذا البناء علي ضوء ما أصبح متاحاً أمامهم من تيارات نظرية غربية في مجال العلوم الاجتماعية. كما تبين أن هذا الإهتمام قد جاء في كل فترة زمنية فرعية من الفترات الزمنية الفرعية التي يتألف منها العصر الحديث بهدف تحقيق أهداف علمية وأخرى عملية. كما تبين أيضاً أن علماء الاجتماع المصريين - علي وجه التحديد - قد تمكنوا من إحداث تحول كفي في مجال دراسة الطبقات الاجتماعية في مجتمعهم عندما أثبتت أمامهم الفرصة للمشاركة في ذلك فيما بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات.

تبقى كلمة أخيرة وهي أنه إذا كان العلم الاجتماعي يكتسب كونيته من كونية منهجه، وليس من كونية نظريته، وأن هذه الأخيرة ليست أكثر من كونها تحصيل حاصل للأولي، فإنه لم يعد أمامنا نحن علماء الاجتماع المصريين سوي التمسك بالكونية المنهجية لهذا العلم حتي نقدم إسهامنا في كونيته النظرية، وذلك بعدما تأكد لنا أن هذه الأخيرة باتت مفروضة علينا فرضاً بحكم أغلال التبعية والتقليد. وأنه إذا كان هذا المطلب قد أصبح مطلباً ملحاً علي مستوي علم الاجتماع في مصر بوجه عام، فإنه قد أصبح أكثر إلحاحاً علي مستوي أحد المجالات التي يهتم بها فيها بوجه خاص، ألا وهو مجال دراسة الطبقات الاجتماعية.

## المراجع

- (١) إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في المصور الوسطي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.
- (٢) إبراهيم عامر، ثورة مصر القومية، دار النديم، القاهرة، ١٩٥٦.
- (٣) إبراهيم عامر، الأرض والفلاح - المسألة الزراعية في مصر، مطبعة الديار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٨.
- (٤) إبراهيم الميسوي، مستقبل مصر - دراسة في تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٣.
- (٥) أبوسيف يوسف، (تعليق) في نمط الإنتاج الآسيوي وواقع المجتمعات العربية، ندوة شارك فيها أبو سيف وآخرون، ط ١، دار الكلمة، بيروت، ١٩٨٤.
- (٦) أ. ب. كلوت بك، لحة عامة الي مصر - الكتاب الثاني، ترجمة محمد مسعود، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٢.
- (٧) أحمد زائيد، البناء السياسي في الريف المصري - تحليل جماعات الصفوة القديمة والجديدة، ط ١، دار المعارف، ١٩٨١.
- (٨) أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج، ط ١، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٩.

(٩) **أحمد صادق سعد**، تاريخ العرب الاجتماعي - تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي الي النمط الرأسمالي، دار الحدادة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١.

(١٠) **السيد عبد الحليم الزيقات**، البناء الطبقي والتنمية السياسية في المجتمع المصري - دراسة سوسيو تاريخية ١٨٠٥ - ١٩٥٢، الجزء الاول، دار المعارف، ١٩٨٥.

(١١) **السيد المصينى**، التدرج - المجلد الثالث (إشراف) في المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٠، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥.

(١٢) **أمين عز الدين**، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٦.

(١٣) **أمين عز الدين**، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ / ١٩٢٩ - من الثورة الوطنية إلى الأزمة الاقتصادية، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٠.

(١٤) **أمين عز الدين**، تاريخ الطبقة العاملة المصرية في الثلاثينات ١٩٢٩ / ١٩٣٩، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٢.

(١٥) **المقريزى**، إغاثة الأمة بكشف الغمة، قام علي تحقيقه ونشره حسن زيادة وجمال الدين الشبال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، طبعة ثانية منقحة، القاهرة، ١٩٥٧.

(١٦) **أنور عبد الله**، نهضة مصر - تكون الفكر والايديولوجية في نهضة مصر الوطنية ١٨٠٥ - ١٨٩٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

(١٧) **جمال حمدان**، شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان، ج ٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.

(١٨) **جمال حمدان**، شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان، ج ٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤.

(١٩) **جمال مجدى حسنين**، صورة من المجتمع المصري المعاصر، الكاتب، أكتوبر ١٩٦٩م.

(٢٠) **جمال مجدى حسنين**، المميزات العامة للتركيب الطبقي في مصر عشية ١٩٥٢، الطليعة، ابريل، ١٩٧٢.

(٢١) **جمال مجدى حسنين**، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي، ط ١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨.

(٢٢) **حسن الساعاتي**، الفئات المرسلة في مصر المعاصرة، اليقظة العربية، ديسمبر، ١٩٨٥.

(٢٣) **وفعت السعيد**، الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري، الطليعة، مارس، ١٩٧٢.

(٢٤) **ومزى زكى**، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، ط ١، مكتبة مدهولي،



القاهرة، ١٩٨٣.

(٢٥) **د. وف عبّاس حامد**، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

(٢٦) **سمير أمين**، حول التبعية والتوسع الرأسمالي.

(٢٧) **سمير أمين**، تأملات حول طبيعة الرأسمالية في مصر، الطليعة، أبريل - يونيو، ١٩٨٥.

(٢٨) **سعد الدين إبراهيم**، النظام الاجتماعي العربي الجديد - دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، ط ٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

(٢٩) **سعد الدين إبراهيم**، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة - دراسة في أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة، المنار، ع ٦، يونيو، ١٩٨٥.

(٣٠) **شريف حتفتة**، تحولات عصرية في الطبقات الاجتماعية، الكاتب سبتمبر، ١٩٧٠.

(٣١) **شهدى عطية الخالصي**، تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٦، دار شهدى للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٧.

(٣٢) **صالح محمد صالح**، الإقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر من عهد محمد علي إلى عهد عبد الناصر، ط ١، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٩.

(٢٣) **صلاح المبروسي**، حول الرأسمالية الطفيلية - دراسة نقدية، دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥.

(٢٤) **طاهر عبد الحكيم**، نشأة الدولة المركزية وميلاد الاستبداد، فكر، أكتوبر، ١٩٨٤.

(٢٥) **ط. ت. شاكو**، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٣.

(٢٦) **عادل شريف**، البرجوازية المصرية - تاريخ الماضي وأفاق المستقبل، كتابات مصرية - ١، دار الفكر الجديد، بيروت، سبتمبر، ١٩٧٤.

(٢٧) **عادل شعيم**، ثورة يوليو.. والرأسمالية، الطليعة، يوليو، ١٩٦٥.

(٢٨) **عادل شعيم**، الأيديولوجية الديمقراطية وصراع الطبقات في مصر، الطليعة، أكتوبر، ١٩٦٦.

(٢٩) **عادل شعيم**، حول قضية الطبقة الجديدة في مصر، الطليعة، فبراير، ١٩٦٨.

(٣٠) **عاصم الدموقي**، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

(٣١) **عاصم الدموقي**، نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي، ط ١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨١.

(٤٢) **عاطف أحمد فؤاد**، الصفوة المصرية - قضاياها وانتماءاتها، ط ١، دار المعارف، ١٩٨٥.

(٤٣) **على بركات**، تطور الملكية الزراعية وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧.

(٤٤) **على بركات**، الملكية الزراعية بين ثوري ١٩١٩ - ١٩٥٢.

(٤٥) **على بركات**، في الطريق الي مدرسة اجتماعية، فكر، ع ٥، مارس، ١٩٨٥.

(٤٦) **عبد الباسط عبد المعطي**، البناء الطبقي والتنمية في المجتمع المصري الحضري (ورقة عمل) في مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر - ٥ - ٨ مايو ١٩٧٣، المجلد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، ١٩٧٣.

(٤٧) **عبد الباسط عبد المعطي**، الصراع الطبقي في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧.

(٤٨) **عبد الباسط عبد المعطي**، التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة الاجتماعية في مصر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨١.

(٤٩) **عبد العظيم ومحنان**، تاريخ البورجوازية المصرية الصغيرة قبل ثورة ٢٣ يوليو - الجناح التجاري والصناعي، الطليعة، يوليو، ١٩٧٣.

(٥٠) **عبد العظيم ومحنان**، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٨.

(٥١) **غريب سيد أحمد**، الطبقات الاجتماعية - النظرية والقياس، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٣.

(٥٢) **فتمى عبد الفتاح**، القرية المصرية - دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج، دار الثقافة الجديدة القاهر، ١٩٧٣.

(٥٣) **فتمى عبد الفتاح**، القرية المصرية بين الاصلاح والثورة ١٩٥٢ - ١٩٧٠، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

(٥٤) **نؤاد موسى**، سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية، الطليعة، ديسمبر، ١٩٧٥.

(٥٥) **كمال السيد**، الرأسمالية الطفيلية - خصائصها ومخاطرها، الطليعة، يوليو، ١٩٧٣.

(٥٦) **محمد أنيس والسيد وجب حورقز**، ثورة يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية، دار النهضة العربية، ١٩٦٥.

(٥٧) **محمد ثابت الفندقي**، الطبقات الاجتماعية من وجهة نظر المدرسة الاجتماعية الفرنسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٩.

(٥٨) **محمد عبد الشفيق عيسى**، الرأسمالية الطفيلية - هل هي مفهوم علمي، الطليعة، أكتوبر، ١٩٨٤.

(٥٩) **محمد عبد النعم مواتي**، البورجوازية الصغيرة في البلدان المتخلفة، الطليعة، سبتمبر، ١٩٧٢.

(٦٠) **محمد عبد النبي**، البناء الطريقي في الريف المصري - ملاحظات نقدية ورؤية واقعية في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، إشراف محمد الجوهري، العدد الأول، أكتوبر ١٩٨٠، دار المعارف.

(٦١) **محمد عمرو**، حاضرم المصريين أو سر تأخرهم، مطبعة المقتطف بمصر، القاهرة ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م.

(٦٢) **محمد قنصى عافية**، بورجوازية العالم الثالث وطريق التطور الرأسمالي، الطليعة، نوفمبر، ١٩٧٢.

(٦٣) **محمد الجوهري**، نحر إطار نظري لدراسة الطبقات في البلاد النامية مع إشارة خاصة للمجتمع المصري، مقدمة الترجمة العربية لكتاب بوتومور: الطبقات في المجتمع الحديث ترجمة محمد الجوهري وآخرين، ط ١، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢.

(٦٤) **محمود أمين العالم**، الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر، دار الثقافة الجديدة القاهرة، ١٩٨٦.

(٦٥) **محمود جاد**، الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية ودراسة الطبقة الاجتماعية - عرض نقدي ورؤية نظرية، ط ١، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٣.

(٦٦) **محمود عبد الفضيل**، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢ / ١٩٧٠ - دراسة في تطور المسألة الزراعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

(٦٧) **محمود عبد الفضيل**، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، ط ١، معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٠.

(٦٨) **محمود عبد الفضيل**، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح، الطليعة، مايو، ١٩٨٤.

(٦٩) **محمود عودة**، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٢.

(٧٠) **محمود متولى**، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.

(٧١) **مصطفى كامل السيد**، تأملات حول مسألة التبعية.. واقعها ونظرياتها، قضايا فكرية، الكتاب الثاني، دار الثقافة الجديدة، يناير، ١٩٨٦.

## المحتويات

٥	-----	مقدمة
٩	-----	الفصل الأول - النشأة والتطور التاريخي.
٤١	-----	الفصل الثاني - التيارات النظرية
٤١	-----	أولاً، التيار الوظيفي.
٤٦	-----	ثانياً، التيار الماركسي (العقائدي).
٥٥	-----	ثالثاً، تيار التجهية.
٥٩	-----	رابعاً، التيار التوحيدي.
٦٤	-----	خامساً، تيار الفصوية العنصرية والتاريخية.
٦٧	-----	(أ) التيار الخلاق.
٧٣	-----	(ب) التيار التوحيدي.
٨٣	-----	خاتمة
٨٤	-----	المراجع
٩٣	-----	المحتويات





رقم الايداع ٩٣/٥٩٣٩  
الرقم الدولي I.S.B.N.  
977-222-047-4

: مطبعة ماجد

ت: ٨٣٢١٢٨





## هذا الكتاب

يتعرض هذا الكتاب لأهم الدراسات التي تعرضت للبناء  
الطبقي للمجتمع المصري في العصر الحديث . وذلك من ناحية  
التأريخ لظروف نشأة وتطور هذه الدراسات، وتصنيفها في  
تيارات نظرية معينة ، وتذييل كل تيار منها بلمحة نقدية ،  
والإشارة إلى أكثرها صلاحية لهذا الغرض .

وهذا الكتاب يهدف من وراء ذلك إلى التأريخ الجزئي  
لنشأة علم الاجتماع في مصر، وإحياء حركة النقد الذاتي في مجاله  
بوجه عام، والكشف عن المستوى النظري الذي وصل إليه في أحد  
المجالات - وهو مجال دراسة الطبقات الاجتماعية - وتمهيد الأرضية  
للباحثين المصريين الراغبين منهم في التنظير لمجتمعهم في هذا المجال  
بوجه خاص .

الناشر

١09



دار الثقافة الجديدة

٣٢ شارع صبرى أبو علم / القاهرة

ت : ٣٩٢٢٨٨٠ - فاكس : ٣٥٥٠٨٧١